دراسة علمية

حماس في الحكم: دراسة في الأيديولوجيا والسياسة 2006-2012

د. إشتياق حسين وأ. بلال الشوبكي

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

حماس في الحكم: دراسة في الأيديولوجيا والسياسة 2006–2012

د. إشتياق حسين وأ. بلال الشوبكي

هذه الدراسة هي دراسة علمية؛ وقد أُجيز نشرها في كتاب "حركة المقاومة الإسلامية حماس: دراسات في الفكر والتجربة"، الذي قام بتحريره د. محسن محمد صالح، والذي صدر نصه العربي عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت سنة 2014.

تمّ رفع هذه النسخة الإلكترونية على موقع الزيتونة في شباط/ فبراير 2015.

الآراء الواردة في هذه الدراسة، لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

حماس في الحكم: دراسة في الأيديولوجيا والسياسة 2006–2012

د. إشتياق حسين وأ. بلال الشوبكي[1]

مقدمة:

منذ أن بدأت الحركات الإسلامية في الظهور كقوى منافسة للحركات والأحزاب القائمة في كثير من البلدان، كانت التساؤلات المتعلقة بها مرتبطة بمدى إمكانية وصول مثل هذه الحركات إلى الحكم. هذه التساؤلات لم تعد مطروحة اليوم بحكم وصولهم للسلطة في العديد من الدول، وقد تحوّل التساؤل إلى مدى إمكانية انسجام هذه الحركات مع البنية الديموقراطية للأنظمة السياسية، فالخلفية الأيديولوجية لهذه الحركات تدفع إلى التشكيك في قدرتها على العمل في بيئة ديموقراطية، قد تخالف بعض مخرجاتها المبادئ التي تتبناها تلك الحركات.

حركة حماس، وهي حركة إسلامية فلسطينية وصلت إلى الحكم سنة 2006، تواجه التساؤل ذاته، حول مدى قدرتها على التوفيق بين مرجعيتها الإسلامية وبين قبولها بالعمل ضمن مؤسسات ديموقراطية، ولذلك فإن إشكالية الجمع بين المبادئ الأيديولوجية والعمل السياسي الديموقراطي تصبح محل تساؤل وبحث. الجمع بين المقاومة والحكم لدى حماس يعدُّ تحدياً للحركة، فتمايزها عن غيرها من الحركات كان في جمعها للأنشطة الاجتماعية والعمل العسكري، فكيف لها أن تضيف بعداً جديداً يتمثل في الحكم والعمل السياسي الرسمي؟ إذ إن الحركات الاجتماعية قادرة على التحول إلى أحزاب سياسية، أما الحركات العسكرية فإنها ستواجه عقبات عديدة إن أرادت العمل كحزب سياسي، ليس أقلها الشفافية التي يتطلبها العمل الحزبي، في ظلّ بيئة قانونية ديموقراطية، وهو ما لا يتناسب مع طبيعة العمل المقاوم وسريته.

كان الاهتمام بحركة حماس ومتابعة نشاطها كبيراً في الغرب، جورج بوش الابن كان قد وصف حركة حماس بأنها "واحدة من أعنف المنظمات الإرهابية في العالم"[2]؛ وهو ما تتبناه "إسرائيل" نفسه،

---

[1] **إشتياق حسين:** أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية بالجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا. عمل قبلها محاضراً في قسم العلوم السياسية في الجامعة الوطنية في سنغافورة. عمل أيضاً كأستاذ زائر في جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية وجامعة ويكاتو في نيوزيلاندا.

بلال الشوبكي: يعمل محاضراً في قسم العلوم السياسية في الجامعة العالمية الإسلامية في ماليزيا. عمل رئيساً للتحرير في صحيفة الواحة الماليزية في العام 2012/2013، كما عمل أيضاً مديراً لقسم الدراسات في المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات والأبحاث في الفترة 2006–2009، ومحاضراً في قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح في فلسطين في الفترة 2007–2009.

[2] Michael Irving Jensen, *The Political Ideology of Hamas: A Grassroots Perspective* (New York: I.B.Tauris & Co. Ltd., 2009), p. 2.

وأوروبا الغربية، وكندا، وعدد من الدول في الغرب. لكن حماس غيرت قواعد اللعبة حين قررت المشاركة في الانتخابات التشريعية سنة 2006. تلك الانتخابات كانت البوابة التي دخلت منها حركة حماس إلى الشراكة السياسية، وجعلت منها لاعباً لا يمكن تجاهله[3]. علاقة حماس بالانتخابات سنة 2006 لم تكن مجرد مشاركة، وإنما فوزاً بـ 74 مقعداً من أصل 132 مقعداً في المجلس التشريعي الفلسطيني، بالإضافة إلى أربعة من المرشحين المستقلين المدعومين من الحركة، وهو ما يستدعي نقاش نتائج تلك الانتخابات في هذا الفصل.

وقد تبع ذلك تشكيل حماس للحكومة العاشرة منفردة، ثم تشكيلها للحكومة الحادية عشرة في إطار حكومة وحدة وطنية، إلى أن انتهى الأمر بحالة الانقسام التي تجلت بسيطرة حماس على قطاع غزة، وسيطرة فتح على إدارة مناطق السلطة في الضفة الغربية.

حركة حماس تتشكل في ظاهرها من ثلاثة أقسام رئيسية وهي المكتب السياسي للحركة والذي يظهرها كحزب سياسي، والواجهات والمؤسسات التي تعمل الحركة من خلالها كالمؤسسات الخيرية والتعليمية التي يمكن اعتبارها مؤسسات مجتمع مدني، والجناح العسكري المتمثل في كتائب عزّ الدين القسام. هذا الفصل من الكتاب سيركز فقط على حماس كحزب سياسي.

هناك اعتقاد وخصوصاً في الغرب، أن حركة حماس فيها الكثير من التناقضات، وربما يكون أفضل التوصيفات تعبيراً عما يعتقده الكثير من الباحثين الغربيين، هو ما أفاد به فرانسيس روبينسون Francis Robinson خلال مراجعته لدراسة جيرون جينينغ Jeroen Gunning "حماس في السياسة: الديموقراطية، الدين، العنف"، حيث قال روبينسون:

> يتبيّن للمراقبين أن حركة حماس لديها العديد من التناقضات المتأصلة: لقد استخدمت العنف السياسي ضدّ كلاً من إسرائيل وخصمها السياسي الفلسطيني حركة فتح، لكنها شاركت في انتخابات 2006 على خلفية القانون والرفاه الاجتماعي والنظام؛ تسعى إلى إقامة دولة إسلامية لكنها تبنت الانتخابات ونافست ديموقراطياً؛ تدعم الشريعة بالرغم من أن قياداتها ذات تخصصات علمانية secular professionals مهنية بشكل أساسي؛ تدعو إلى تدمير إسرائيل لكنها أبدت استعدادها لاحترام اتفاقيات السلام السابقة[4].

غير أن روبينسون وقع على ما يبدو ضحية التعميم والتبسيط في توصيفاته. إذ إن استخدام حركات المقاومة للأساليب العسكرية أو السياسية في مواجهة الاحتلال... هي ظاهرة عامة

---

[3] Baudouin Long, “The Hamas Agenda: How Has it Changed?” *Middle East Policy* journal, vol. 17, no. 4, Winter 2010, p. 131, http://www.mepc.org/journal/middle-east-policy-archives/hamas-agenda-how-has-it-changed

[4] Francis Robinson, Review of Jeroen Gunning, “Hamas in Politics: Democracy, Religion, Violence,” *Journal of the Royal Asiatic Society*, Cambridge University Press, vol. 20, issue 2, April 2010, p. 226.

استخدمتها حركات المقاومة في مواجهة كافة أشكال الاحتلال والاستعمار في العالم. وهو ما فعلته حركة فتح نفسها، كما لجأت إليها حركات مقاومة الاحتلال النازي في أوروبا، ولجأ إليها الجيش الجمهوري الإيرلندي... وغيرها. كما أن السعي لإقامة دولة إسلامية لا يتنافى في رؤية معظم تيارات الإسلام السياسي مع التنافس الانتخابي الديموقراطي. وفي الإسلام لا تقتصر الدعوة لتطبيق الشريعة على المشايخ والعلماء، ولكن يمكن أن تشارك فيها قطاعات واسعة من المجتمع ومن كافة تخصصاته العلمية التي تؤمن بأن الإسلام دين شامل، كما تؤمن بصلاحيته للتطبيق في كل زمان ومكان؛ وهؤلاء لا يمكن وصفهم بأنهم "علمانيون" لمجرد أنهم لا يحملون تخصصاً شرعياً أو ليسوا "رجال دين" بالمفهوم الغربي للمصطلح. أما تعبير حماس عن احترامها للاتفاقات السابقة وموافقتها لإنشاء دولة فلسطينية على الأرض المحتلة سنة 1967، فهو بالنسبة لحماس ولكثيرين غيرها أمرٌ متوافق مع العمل المرحلي، ما دامت حماس مُصِرّةً على عدم الاعتراف بـ"إسرائيل"... وهو ما التزمت به بالرغم من كافة الضغوط، ومن شدة الحصار عليها.

حين وصلت حركة المقاومة الإسلامية حماس إلى الحكم في سنة 2006، لم تواجه فقط تحدي الجمع بين أيديولوجياتها الإسلامية مع النظام السياسي الديموقراطي، وإنما تحدي العلاقة مع القوى السياسية الفلسطينية واللاعبين الدوليين، مضافاً لها تحدي الحفاظ على نفسها كحركة مقاومة وحزب سياسي حاكم. تأسيساً على ما سبق، فإن هذا الفصل يهدف إلى:

1. نقاش إشكالية النظام السياسي الفلسطيني لمعرفة البيئة التي تعمل فيها حركة حماس منذ سنة 2006.
2. تحليل التحديات التي واجهت حماس، مثل التوفيق بين الأيديولوجيا الإسلامية والديموقراطية، والجمع بين المقاومة والحكم.
3. تقييم الأداء السياسي لحركة حماس في الحكم.

بناءً على الأهداف المشار إليها أعلاه، فإن هذا الفصل سيحوي الأقسام التالية: الأول سيناقش الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006، لكونها حجر أساس في السياسة الفلسطينية؛ أما الثاني فسيقدم تحليلاً للإشكاليات الرئيسية في النظام السياسي الفلسطيني مع إيضاح لآلية عمل حماس في ظلّ هذه الإشكاليات؛ أما القسم الثالث من هذا الفصل فسيخصص لنقاش التحديات التي تواجهها حركة حماس كالجمع بين الثنائيات المتناقضة (من وجهة نظر البعض وخصوصاً الغرب)؛ وأخيراً في القسم الرابع سيتم تقييم أداء حماس السياسي.

أولاً: انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني لسنة 2006:

جرت أول انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني سنة 1996، فيما لم تجرِ الانتخابات مرة ثانية إلا سنة 2006. محجوب زويري أشار إلى أن أهمية هذه الانتخابات سابقة لإعلان النتائج وذلك للأسباب التالية:

1. لأنها أول انتخابات بعد وفاة ياسر عرفات.
2. أنها أجريت بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.
3. أن حماس قررت المشاركة فيها بعدما قاطعتها سنة 1996[5].

بدءاً بالانتخابات الرئاسية في 2005/1/9 لملء مكان الراحل ياسر عرفات 2004، مروراً بانتخابات المجالس المحلية والبلدية، ووصولاً إلى فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في 2006/1/25، أكد المراقبون الدوليون على شفافية الانتخابات ونزاهتها ومستوى الحريات المتقدم والسلوك الانتخابي الناجح، بما أعطى مؤشرات على أن الشرق الأوسط أمام حقبة جديدة من الحياة السياسية[6].

حين أعلنت حماس عن نيتها المشاركة في الانتخابات التشريعية على لسان عضو المكتب السياسي فيها محمد غزال في نابلس، لم تثر تخوفات المنافسين للحركة وتحديداً حركة فتح؛ فقد أظهرت نتائج استطلاع الرأي في تلك الفترة أن حركة فتح ما زالت تتفوق على حماس من حيث نسبة أنصارها في الشارع، وهو ما فسر موافقة العديد من الجهات على مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية. النظام المصري، في ذلك الوقت وعلى لسان الرئيس السابق حسني مبارك، عبر عن رأيه الذي ربما كان هو رأي المعارضين لحماس والإسلاميين عموماً، حين أكد لإحدى الصحف الإسرائيلية أن مشاركة حماس يجب أن يوافق عليها إسرائيلياً، فهم بعد الانتخابات سيتحولون إلى جهة لن يتعدى دورها تمثيل المعارضة غير الفعالة في الانتخابات.

وجهة نظر حسني مبارك عبرت عنها كوندوليزا رايس بمنطق أكثر إقناعاً، حين قالت إن قيادة حماس حين تجلس في البرلمان لن تنشغل كثيراً بترديد الشعارات ضدّ "إسرائيل"، بقدر انشغالها بتأمين حقائب مدرسية للأطفال. تصريح رايس كان يعبر عن فهمها التام لحقيقة السلطة الفلسطينية ووضعها المالي، وقدرة المانحين في الضغط عليها، لكن تصريح رايس أيضاً لم يكن يحمل أيّ

---

[5] Mahjoob Zweiri, "The Hamas Victory: Shifting Sands or Major Earthquake?" *Third World Quarterly*, vol. 27, no. 4, 2006, p. 675.

[6] Riad Malki, "The Palestinian Elections: Beyond Hamas and Fatah," *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 3, July 2006, pp. 131-132.

مؤشرات على توقع الإدارة الأمريكية فوزَ حركة حماس، فقد نظرت إلى أن الانتخابات ستحتوي حركة حماس في مؤسسات السلطة، وستحجم من قدرتها العسكرية[7].

في الجهة الفلسطينية، لم تكن حركة فتح قد تهيأت لفكرة إزاحتها عن موقع القيادة في السلطة الفلسطينية. وبالرغم من أن حركة حماس فازت في الانتخابات المحلية التي سبقت التشريعية، إلا أن المراقبين عزوا ذلك حينها إلى أن الانتخابات المحلية تعتمد في الأساس على الجماعات العشائرية والدينية والعمل الخيري، وهو ما تميّزت به حركة حماس. أما الانتخابات التشريعية فإنها تعتمد على الوضع السياسي والبرامج الحكومية، وقد كان هناك اعتقاد أن حركة حماس لن تنجح في دائرة أوسع من دائرة المساجد والمؤسسات الخيرية.

قيادة حركة حماس أيضاً لم تكن تعطي مؤشرات على أنها تسعى للفوز بقدر سعيها للمشاركة. إذ إن معظم قيادييها لم يكن يتوقع الفوز أصلاً، فقد كانت تركز على تكوين معارضة قوية لحماية برنامج المقاومة ومحاربة الفساد والقيام بمراقبة قوية لأداء السلطة التنفيذية.

حين فازت حركة حماس في الانتخابات التي أجريت في 2006/1/25، بدأت عمليات التحليل لأسباب فوزها، وقد بالغ الكثير من المراقبين في جعل العامل الديني السبب الأساسي في فوز حركة حماس، التي استخدمت خطاباً دينياً لحشد المؤيدين؛ إلا أن هذا التحليل غير دقيق، بحكم أن هناك حركاتٍ إسلامية استخدمت الخطاب الديني نفسه، لكن من أجل مقاطعة الانتخابات، وهي حركة الجهاد الإسلامي وحزب التحرير الإسلامي. كما أن هناك من بالغ في اعتبار فوز حركة حماس مجرد ردّ فعل على الفساد الذي انتشر في مؤسسات السلطة تحت قيادة حركة فتح، فلو كان السبب متعلقاً بهذه النقطة وحدها لتوزعت أصوات الغاضبين من الفساد على الحركات الأخرى، مثل المبادرة الوطنية، والطريق الثالث، والحركات اليسارية الأخرى.

بالرغم من أهمية الأسباب سابقة الذكر، بالإضافة إلى تميز حماس في العمل الاجتماعي الخيري وتشكيلها شبكة مؤسسات في كافة المناطق، إلا أن السبب الرئيسي في فوز حركة حماس وفق ما ترى هذه الدراسة، أن خطاب حماس ودعايتها الانتخابية ركزت على أولويات المواطن في تلك الفترة. فبالرجوع إلى استطلاعات الرأي آنذاك حول أولويات المواطن الفلسطيني، يمكن الاستنتاج أن برنامج حركة حماس الانتخابي كان إعادة صياغة لما ورد في تلك الاستطلاعات

---

[7] Daniel Pipes, "Can Hamas and Hezbollah be Democratic?," *New York Sun* newspaper, 22/3/2005, http://www.freemuslims.org/news/article.php?article=526

على شكل سياسة حكومية ستعمل حماس على تنفيذها حال فوزها في الانتخابات[8]. فبالنظر إلى استطلاع برنامج دراسات التنمية في بيرزيت سنة 2004[9]، يمكن القول أن أولويات المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تركزت على الاستقرار الأمني وتحسين الوضع الاقتصادي وسيادة القانون.

استطلاعات رأي أخرى أجرتها بعض مراكز الأبحاث الفلسطينية دعمت النتائج نفسها، وأشارت بوضوح إلى حالة نفور من وضعية الفساد المنتشرة في الضفة والقطاع، ومن أهم النتائج التي يمكن الإشارة إليها في هذا الفصل وفقاً لبعض الدراسات المسحية، هي الآتي:

- القدرة على محاربة الفساد في المرتبة الأولى من بين ثمانية اعتبارات في اختيار القوائم المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة 30%[10].
- صرح 21% من المستطلعة آراؤهم بأن محاربة الفساد في المؤسسات العامة من أهم أولوياتهم على الصعيد الداخلي[11].
- الأمر الرئيسي الذي يأمل أفراد العينة أن يقوم به أعضاء المجلس التشريعي هو محاربة الفساد 53%. فيما تبين أن أهم المواصفات التي رآها المستطلعة آراؤهم مؤهلة للشخص الذي ينوون انتخابه في الانتخابات التشريعية القادمة هي كونه غير فاسد 92%[12].
- عند التصويت للأحزاب والحركات في الانتخابات التشريعية، الاعتبار الأول هو القدرة على محاربة الفساد 24%[13].
- العامل الأكثر أهمية في التصويت للمرشحين الأفراد هو النزاهة والبعد عن الفساد[14].

---

8 Development Studies Programme (DSP) - Birzeit University, "An Opinion Poll Concerning Living Conditions, Emigration, the Palestinian Government, Security Conditions and Reform," Poll no. 19, 5/10/2004, http://sites.birzeit.edu/cds/opinionpolls/poll19/

9 Ibid.

10 المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع رقم (18)، 6–2005/12/8، انظر: http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2005/p18a.pdf

11 "أهمية موضوع "الفساد" للناخب والمرشح،" موقع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، نقلاً عن: مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح، 2005/12/25.

12 "أهمية موضوع "الفساد" للناخب والمرشح،" موقع أمان، نقلاً عن: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 16–2005/11/18.

13 المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع رقم (17)، 7–2005/9/9، انظر: http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2005/p17a1.pdf

14 "أهمية موضوع "الفساد" للناخب والمرشح،" موقع أمان، نقلاً عن: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 9–2005/6/11.

المقارنة في إطارها النظري، توحي بأن تطابقاً واضحاً كان قائماً بين ما طرح في أدبيات حماس الحديثة وبين أولويات الشارع التي حددتها الكثير من استطلاعات الرأي والخبراء، فكان الشعار الذي اختارته حماس لنفسها في الانتخابات أساس التطابق، فأظهرت تحولاً نوعياً في خطابها الموجه للجماهير، والذي اعتمد في كثير من الأحيان وتقليدياً على موقفها من "إسرائيل"، إلا أنه وقبيل الانتخابات جاءت بشعار بعيد عن معطيات العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي، وأقرب ما يكون إلى مشكلات المؤسسة الفلسطينية الرسمية.

بالإضافة إلى عنوان مشروع حماس في تلك الفترة "التغيير والإصلاح"، فإن البرنامج ذاته قد ضمّ بنوداً عدة أكدت على مأسسة السلطة، بما يضمن إدارة سليمة لموارد الشعب الفلسطيني، وضمان نزاهة وشفافية العمل المؤسساتي، إضافة إلى محاربة الفساد بكافة أشكاله، والتأكيد على ضرورة إيجاد آلية إدارية سليمة للتعيين في مؤسسات السلطة في كافة القطاعات، وعلى الرغم من الملاحظات العديدة على البرنامج والتي ستناقش لاحقاً في هذا الفصل، إلا أن البرنامج كعنوان لمرحلة جديدة جاء منسجماً مع مطالب الرأي العام الفلسطيني.

وفقاً لما جاء في برنامج التغيير والإصلاح، وفي الشق الخاص بسياسة الإصلاح الإداري ومكافحة أشكال الفساد، فقد رأى البرنامج أن الإدارة الرشيدة هي العامل الأساسي في نجاح الدول وتقدمها، وعليه، فإن كتلة التغيير والإصلاح وفقاً للبرنامج ستعمل من أجل:

1. القضاء على كلّ أشكال الفساد الراهنة في المجالات كافة بأقصى سرعة ممكنة، لأن الفساد سبب رئيسي في إضعاف الجبهة الداخلية الفلسطينية وتقويض أسس الوحدة الوطنية.
3. تبني سياسة استيعابية وتوزيع للقوى العاملة بشكل متوازن وفق خطط واضحة حسب احتياجات الأجهزة الإدارية من الكفاءات المختلفة، ومحاربة المحسوبية والواسطة[15].

أما فيما يتعلق بالسياسة التشريعية فقد أكدت قائمة التغيير والإصلاح على ضرورة إجراء إصلاحات دستورية، والعمل على إصلاح الجهاز القضائي، بحيث تتوفر له النزاهة والاستقلال والفعل والتطور، وإنهاء هيمنة السلطة التنفيذية على مختلف السلطات، بالإضافة إلى تفعيل المحاسبة والمساءلة وإخضاع جميع موظفي السلطة لذلك وبشفافية تامة[16].

فاز عن حركة حماس في المجلس التشريعي سنة 2006 نخبة متميزة تعليمياً مقارنة بفتح أو غيرها. فمن بين 74 عضواً فاز عن حماس 19 من حملة الدكتوراه 25.7%، و22 من حملة

---

[15] انظر "أهمية موضوع "الفساد" للناخب والمرشح،" موقع أمان.

[16] المرجع نفسه.

الماجستير 29.7%، وتبلغ نسبة الجامعيين بين مجمل أعضاء حماس 89.2 %. أما حركة فتح التي فازت بـ 45 عضواً، فقد كان من بينهم عشرة من حملة الدكتوراه 22.2%، وسبعة من حملة الماجستير 15.6%، أما نسبة الجامعيين بين مجموع أعضاء فتح فتبلغ 77.8 %[17]. غير أن التخصص الشرعي كان هو الأبرز بين تخصصات أعضاء حماس في التشريعي.

كما أن أعضاء التشريعي من حماس كانوا أكثر شباباً من حيث الفئة العمرية مقارنة بحركة فتح، فقد كان هناك 12 عضواً دون الأربعين عاماً 16.2%، و34 عضواً بين الأربعين والخمسين عاماً 45.9% و25 عضواً بين الخمسين والستين 33.8%، وثلاثة أعضاء فوق الستين عاماً 4.1%. أما فتح فكان هناك ثلاثة أعضاء دون الأربعين عاماً 6.7%، و24 عضواً بين الخمسين والستين عاماً 53.3%، وسبعة أعضاء فوق الستين عاماً 15.6%[18]. ويبلغ متوسط أعمار أعضاء حركة حماس في المجلس 47.7 عاماً مقابل 49.2 عاماً لحركة فتح[19].

هناك أيضاً ملاحظات على الآلية التي اتبعتها حركة حماس في اختيار النواب، فقد اعتمدت بالأساس على شعبية الشخصيات وليس بالضرورة على تنويع الكفاءات والاختصاصات، وهذا ما طبع معظم نواب حماس في بعض المناطق بالصفة نفسها، من حيث الاختصاص أو نوعية العمل. بحيث كان جزء واسع من المرشحين للمجلس التشريعي من الأئمة ودارسي الشريعة أو العاملين في هذا الحقل. وكمثال على ذلك يمكن النظر إلى محافظة كبيت لحم، حيث كان من بين المرشحين الأربعة، ثلاثة من المختصين في الشريعة الإسلامية[20]، أو محافظة قلقيلية كان كلّ مرشحيها من الأئمة ومدرسي العلوم الإسلامية، ومنهم من لا يحمل شهادة علمية[21].

هذا الأمر ليس انتقاصاً من قدرات من هم مختصون في هذا الحقل، وإنما التفاتاً إلى حقيقة مفادها أن المجلس التشريعي لن يناقش قضايا دينية فقط، وإنما هناك قضايا أخرى ذات طابع تكنوقراطي، تظهر جلية حين يتم تقسيم اللجان، فهناك قضايا تتعلق بالقانون، والسياسة، والاقتصاد، والعلوم المالية، والاتصالات، والمواصلات، والصحة، والتكنولوجيا، والطاقة، وغيرها من القضايا الفرعية.

---

17 سمر جودت البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 202 و257.

18 **المرجع نفسه**، ص 232.

19 **المرجع نفسه**، ص 258.

20 للاطلاع على السيرة الذاتية لمرشحي حماس في بيت لحم، انظر: المركز الفلسطيني للإعلام في:
http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2006_1/entkhabat06/entkhabat_tashre3i_06/bet_lahem/22_1_06.htm

21 المركز الفلسطيني للإعلام، انظر: http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2006_1/entkhabat06/entkhabat_tashre3i_06/kalkelyah/5_1_06.htm

من العدل الإشارة إلى أنه وبالرغم من وجود عدد كبير من المدرسين والأئمة في كتلة التغيير والإصلاح إلا أنها ضمت كفاءات منتقاة ومتخصصة مقارنة بغيرها من الكتل، لكن تقييمنا في هذه الجزئية ليس بالقياس على الكتل البرلمانية الأخرى، وإنما بناء على طموح حماس في تغيير وإصلاح الوضع الفلسطيني بكافة ملامحه، والتي تتطلب كفاءات ومختصين في كافة قضايا المجتمع. ولمزيد من المعلومات، يمكن النظر إلى الجدول رقم (1)، الذي يعطي تفصيلاً رقمياً حول مستوى أعضاء المجلس التشريعي الأكاديمي من كتلة التغيير والإصلاح، وتخصصاتهم.

فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية. ونظرياً كان بإمكانها تشكيل حكومة وتنفيذ برنامجها بشكل مريح، إلا أن واقع الحياة السياسية الفلسطينية كان يهدد هذه النتيجة التي حققتها حركة حماس، وبدلاً من أن يكون فوز الحركة بداية لمرحلة جديدة، تتمتع فيها حركة حماس بامتيازات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، بدت الأمور مأساوية بالنسبة للحركة من حيث العلاقات الداخلية والخارجية. على أيّ حال، وقبل الخوض في تحليل أداء حماس السياسي، يجب أن نضع الحركة في بيئتها المتمثلة في النظام السياسي الفلسطيني.

جدول رقم (1): أعضاء المجلس التشريعي من كتلة التغيير والإصلاح وفق تخصصاتهم[22]

التخصص	الضفة والقطاع	النسبة	الضفة	النسبة	القطاع	النسبة
العلوم الشرعية	32	%47.8	23	%53.5	9	%37.5
الآداب والتربية	12	%17.9	4	%9.3	8	%33.3
الطب والصيدلة والتمريض	6	%9	3	%7	3	%12.5
القانون	1	%1.5	1	%2.3	–	%0
الاقتصاد والعلوم الإدارية	7	%10.5	6	%14	1	%4.2
العلوم والهندسة	7	%10.5	5	%11.7	2	%8.3
العلوم السياسية	2	%3	1	%2.3	1	%4.2

[22] هذا جدول خاص بالدراسة، تمّ إعداده من قبل الباحث، بالاعتماد على السير الذاتية لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني.

ثانياً: إشكاليات النظام السياسي الفلسطيني وكيفية تعامل حماس معها:

إن من أهم إشكاليات النظام السياسي الفلسطيني هو التداخل الغامض بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. هناك ازدواجية في العمل السياسي الفلسطيني ناتجة عن غياب الحد الفاصل بين مهام السلطة ومهام المنظمة. وبالرغم من أن ذلك التحديد قد يكون موجود نظرياً، إلا أن الممارسة السياسية تعكس نوعاً من الهلامية في الأدوار؛ بالإضافة إلى ضعف كلا المؤسستين من ناحية البنية والبرامج، وهو ما يعيق عملهما. ممدوح نوفل أكد على ضعف المنظمة من حيث قدرتها على النضال بكفاءة ضدّ الاحتلال، وعزا ذلك إلى فشل منظمة التحرير في تحقيق الإصلاحات المطلوبة، وقد أشار إلى أن عملية الإصلاح لا بدّ أن تكون مقرونة مع إعادة إحياء وتفعيل المنظمة، وقد نادى بضرورة إنهاء الخلط بين دور الوزراء ودور أعضاء اللجنة التنفيذية، والعمل على تصحيح أوضاع الكثير من العاملين في المنظمة وضرورة مراجعة أنظمة التمثيل والكوتا الفصائلية. دعوة ممدوح للإصلاح لم تقتصر على المنظمة، فقد طالب أيضاً بإصلاح السلطة الفلسطينية في كثير من القضايا المشابهة للنقاط المذكورة أعلاه، من حيث البناء المؤسساتي والبرنامج[23].

حين تمّ تأسيس السلطة الفلسطينية، وقامت القيادات التقليدية لمنظمة التحرير بالعودة لفلسطين وتأسيس نظام سياسي قائم على فكرة الحكم الذاتي، كان هناك بعض التنظيمات التي تتمتع بدعم جماهيري، وترفض الانخراط في النظام السياسي الجديد، وتفضل التأثير عليه من الخارج، وهنا تبيّن وجود إشكالية أخرى في وجود قوى سياسية أخرى لا تتعامل مع منظمة التحرير أو السلطة كجهات تمثيلية للفلسطينيين. في السياق ذاته؛ يقول جورج جقمان: إن محاولة نقل نموذج منظمة التحرير بشكل كامل، وتطبيقه على النظام السياسي الناشئ في فلسطين مثّل تهديداً حقيقياً للمجتمع؛ في ظلّ غياب مؤسسات مجتمع مدني منظمة، أو أحزاب سياسية، أو اتحادات، أو حركات جماهيرية قادرة على تشكيل معارضة حقيقية[24].

كما أشير أعلاه، فإن تأسيس السلطة الفلسطينية جعل من مشكلة النظام السياسي الفلسطيني ليست مقتصرة على منظمة التحرير، مثل غياب الديموقراطية داخل مؤسساتها، وعدم إجراء الانتخابات، وعدم تمثيلها لكل الحركات الفلسطينية نتيجة عدم إصلاحها، وإنما تشمل مشاكل

---

[23] Mamdouh Nawfal, *The Palestinian Political System, Between Palestine and the Diaspora: The Structural Changes in the Palestinian Political Life*, The Fourth Annual Conference of The Palestinian Institute for the Study of Democracy-Muwatin, 22-23/10/1998 (Ramallah: Muwatin, 1999).

[24] George Jaqman, *The Danger Posed by the Past to the Future, a Critique of the Model of the Palestine Liberation Organization* (Ramallah: Muwatin, 1999).

أخرى، كأزمة العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. قبل وصول حماس للحكم لم يكن هناك أزمة في العلاقة، لأن حركة فتح كانت تسيطر على المنظمة والسلطة، وقد قامت هي بنفسها بتهميش دور المنظمة. لكن بعد فوز حماس حاولت فتح إعادة تفعيل منظمة التحرير، وهو ما أوجد أزمة داخل النظام السياسي الفلسطيني، يمكن اختصارها بأزمة التمثيل.

واقع الأمر أن الفصائل الفلسطينية تدرك ضرورة إصلاح منظمة التحرير، وقد وقعت اتفاقيات مشتركة تطالب بإصلاحها، فيما يعكس الإجماع على نقطة وجود إشكاليات داخل المنظمة. لكن التوقيع على ضرورة الإصلاح لا يكفي إن لم يكن هناك تحديد أدق للإصلاح، وتوافق على أن التشكيلة الحزبية داخل منظمة التحرير، لم تعد تنسجم مع الموازين السياسية الجديدة[25]؛ انطلاقاً من تنامي شعبية بعض الحركات، وتراجع بعضها، ونشوء أو اندثار أخرى. وما دام الخلاف قائماً على ماهية الإصلاح وشكله، فإن الاتفاق على المبدأ ليس سوى خطاب للاستهلاك الإعلامي. فالفصائل الفلسطينية لم تتوافق بعد على تفاصيل الإصلاح المفترض تنفيذه في منظمة التحرير[26].

أبدت حماس رأيها بكل وضوح فيما يخص منظمة التحرير، فهي لا تنكر أن منظمة التحرير الفلسطينية تُعدُّ ممثلاً شرعياً للفلسطينيين، لكنه ليس الممثل الوحيد، وحتى تقبل حماس، ومعها أيضاً الجهاد الإسلامي والمبادرة الوطنية، بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، فإنها اشترطت إصلاح منظمة التحرير بشكل كامل، وإجراء الانتخابات للمجلس الوطني لكل الفلسطينيين، على أن يقرر المجلس الوطني المنتخب سياسات ومواقف وميثاق منظمة التحرير الجديدة. إلا أن حركة فتح عطلت عملياً عملية إصلاح منظمة التحرير، لضمان استمرار سيطرتها عليها، وإن كان إصلاح المنظمة هو بند من بنود المصالحة الفلسطينية.

أما بخصوص السلطة الفلسطينية، فهي تعاني أيضاً من بعض المشاكل مثل تنازع الصلاحيات بين الرئيس ورئيس الوزراء، وهي مشكلة سابقة لدخول حماس إلى السلطة؛ فقد سبق وأن حدث نزاع بين أبو مازن وياسر عرفات، واستمرت النزاعات حتى بعد إقالة حكومة حماس في الضفة، وحدثت خلافات بين سلام فياض والكثير من قيادات فتح، كما حدثت بعد سنوات من العمل خلافات بين فياض وأبو مازن نفسه. هذه المشكلة أضعفت من قدرة حماس على تنفيذ برنامجها، فهناك برنامج مختلف تماماً لدى الرئيس، وقد استطاع بالتعاون مع الجهات الخارجية المانحة أن يمنع وصول

---

[25] جواد الحمد (محرر)، **منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي** (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006).

[26] محسن محمد صالح (محرر)، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007).

الأموال إلى الحكومة بقيادة حماس، بحيث تصل الأموال إلى مكتب الرئيس، وهو ما زاد من أزمة العلاقات داخل مؤسسات السلطة.

ويرى البعض أن حماس دفعت ثمن مقاطعتها لانتخابات الرئاسة سنة 2005، إذ إنها لم تكن تتوقع الفوز بها، كما لم تتوقع الفوز في الانتخابات التشريعية. لكن ذلك حسب رأيهم لا يعفي حماس من تحمل مسؤولية عدم مشاركتها في التصويت في الانتخابات الرئاسية لصالح مرشح آخر مستقل، فهناك مرشحون كانوا على استعداد للتعاون مع حماس، مثل عبد الستار قاسم، ومصطفى البرغوثي.

تعاملت حماس بعد الانتخابات التشريعية وحدوث النزاع مع الرئاسة وفتح بشكل ديموقراطي ولجأت إلى الحوار، وقد استطاعت الوصول إلى حلّ من خلال التفاوض على وثيقة الأسرى للوفاق الوطني 2006، واتفاقيات أخرى لاحقة أبرزها اتفاق مكة 2007. إلا أن التوافق لم يستمر طويلاً، بحكم أن بعض القيادات في حركة فتح، والتي تبين فسادها لاحقاً، قامت بالتحضير لانقلاب على نتائج الانتخابات، وقد شاركت في إحداث فتنة داخلية من خلال العديد من الاعتداءات وصلت حدّ القتل، وقد برز من هذه القيادات محمد دحلان، الذي يواجه تهماً عديدة في المحاكم الفلسطينية في رام الله، رفعها عليه الرئيس الفلسطيني محمود عباس. في سنة 2007 اتخذت حركة حماس قراراً باستخدام القوة ضدّ تلك الفئات[27]، بعد أن وصل التحريض ضدّ حماس وحكومتها إلى مداه، وقد نجحت في إحكام سيطرتها الكاملة على قطاع غزة، لكن نتيجة ذلك كان انهيار حكومة الوحدة وسيطرة حركة فتح على الضفة الغربية وبداية مرحلة جديدة من الصراع.

الإشكالية الأخرى التي عانت منها حماس، أن الحكومات عادة ما تكون مقيدة بالدستور أو القانون الأساسي، إلا أن الحكومات الفلسطينية مقيدة أيضاً بالاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير مع "إسرائيل". فالاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل" تحدّ من قدرة السلطة على تحقيق نفوذها في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية، ولذلك فقد كان على حماس أن تحقق مواءمة بين برنامجها وبرنامج الرئيس، الذي ينسجم مع تلك الاتفاقيات. وقد نجحت حماس في تجاوز هذه المشكلة وليس حلها من خلال اتفاق مكة[28]، حيث أعلنت عن احترامها للاتفاقيات الموقعة، بما يعني أنها كحركة لن تلتزم بها، لكن الحكومة الفلسطينية التي تضم كافة الفصائل لن تقوم بالإخلال بتلك الاتفاقيات.

من المشاكل المهمة التي أثرت على حركة حماس أيضاً، هو ما تعرض له المجلس التشريعي بعد سنة 2006 من تحديات؛ منها أن المجلس التشريعي السابق عقد جلسة أخيرة بعد ظهور نتائج

---

[27] **الشرق الأوسط**، 2011/1/4.

[28] **القدس العربي**، 2007/2/9.

الانتخابات التشريعية سنة 2006، واتخذ العديد من القرارات التي تقيّد عمل المجلس الجديد[29]. ما أقدم عليه المجلس التشريعي السابق في جلسته الأخيرة، أسهم في أن يحول اهتمامات المجلس المنتخب، ومنذ لحظة عمله الأولى، نحو معالجة الخلل الجديد، بدلاً من الشروع في مهام التغيير والإصلاح التي وردت في برنامجهم. كما أن المجلس التشريعي ومنذ تمّ تأسيسه ظلّ يعاني من بعض الإشكاليات الإدارية الناجمة عن خلل في بناء الهيكل الإداري من حيث توزيع المهام، وخاصة بين الأمين العام ورئيس المجلس التشريعي، مثل قضايا تعيين الموظفين ونقلهم [30].

ثالثاً: التحديات الذاتية والموضوعية:

واجهت حركة حماس معضلة أساسية في أعقاب فوزها في انتخابات المجلس التشريعي سنة 2006، متعلقة بمحاولات بعض الأطراف الداخلية والخارجية الضغط عليها من أجل الاختيار بين البقاء كحركة مقاومة، أو تحويل نفسها بسرعة من حركة مقاومة إلى حزب سياسي كامل. وكان هذا من التحديات الجوهرية لحركة حماس، فالبقاء كحركة مقاومة عسكرية فقط يعني الانسحاب من الحياة السياسية الجديدة، التي أسهمت في تشكيلها خلال الانتفاضة الثانية، بالإضافة إلى دورها في إجبار "إسرائيل" على الانسحاب من غزة، كما أن التحول الكامل إلى حزب سياسي دون عمل مقاوم يمثل تهديداً وجودياً لحماس. بالإضافة إلى ذلك، فإن حماس واجهت تحدي إثبات قدرتها على الجمع بين الأيديولوجيا الإسلامية وبين متطلبات الديموقراطية. هناك تحديات أخرى، وهي تحديات موضوعية مثل العمل في ظلّ وجود الاحتلال الإسرائيلي، وغياب التوازن في النظام السياسي الفلسطيني. هذا القسم سيناقش هذه التحديات.

1. تحدي التوفيق بين الأيديولوجيا الإسلامية والديموقراطية:

التخوف من أن انطلاق حماس من أيديولوجية دينية قد لا يساعدها في بناء مؤسسات ديموقراطية، أو قد لا يساعدها في اتباع سياسات تتماشى مع الواقع، ربما لا يكون تحدياً حقيقياً، وبعبارة أدق فإنه تحدٍّ نظري، لم يتشكل على أرض الواقع، وبخاصة أن أول خطوة لحماس باتجاه دخولها السلطة، كانت تمت بشكل ديموقراطي، ودون أن تبدي أيّ مخالفة لمرجعيتها الفكرية،

---

29 المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع (بانوراما)، **تقرير الأداء البرلماني (1)** (رام الله: بانوراما، 2007)، ص 25.

30 أحمد أبو دية، البناء الإداري والوحدات المساندة للمجلس التشريعي، موقع أمان، 2004، انظر:
www.aman-palestine.org/Documents/Publication/ManagBuild.doc

الانتخابات كانت تلك الطريق. ناهيك عن أن الكثير من المفكرين الإسلاميين لا يجدون تعارضاً بين الإسلام والديموقراطية[31]. والتمايز الحاصل بين أسس النظام السياسي الإسلامي وبين الديموقراطية لا ينفي التوافق والانسجام في كثير من الجوانب[32].

حداثة التجربة دفعت بالكثيرين، وبخاصة ممن لهم توجه ليبرالي، أن يثيروا تلك القضية على أساس أنها تحدٍ ليس أمام حماس فحسب، وإنما أمام الشعب الفلسطيني، فكانت مجمل الأفكار تدور عن أن أيديولوجية حماس قد تدفع بها نحو الانقلاب على الأداة التي أوصلتها للسلطة، وهي الانتخابات، وتبدأ بأسلمة إجبارية للمجتمع. إضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود الفاصل الدقيق بين ما هو سياسي وما هو أيديولوجي، يجعل من غير العملي الوقوف على كلّ موقف أو سياسة تتبعها الحركة، ووضعها في ميزان الأيديولوجي والسياسي، فمما لا شكّ فيه أن الواقع الذي تعيشه حماس لا يتواءم مع مبادئها، لكن المنطق أيضاً لا ينفي إمكانية أن تنسجم سياسات الحركة مع الواقع دون أن تتجاوز مبادئها.

كانت حماس حريصة، ومنذ لحظة فوزها في الانتخابات التشريعية، على أن تنفي صحة الادعاءات سابقة الذكر، مشيرة إلى أنها تمتلك برنامجاً شمولياً لإدارة المجتمع، مستمداً من الشريعة الإسلامية، لكنها لن تعمل على إجبار أيّ شخص على تبني برامجها[33]، فهي كحركة لها تقريباً التوجه الإخواني نفسه، فليس من أجندتها التغيير الاجتماعي الثوري[34]، كما أن موقعها الجديد يحتم عليها تطبيق برنامج "حكومة حماس" التي تتكيف مع الواقع ومع البيئة السياسية المحيطة، وليس برنامج "حماس المقاومة" الذي يرفض الواقع السياسي ويسعى لتغييره، والذي لا تعنيه حسابات الفريق المؤيد لاتفاقات أوسلو.

كان النظر في بداية الأمر على أن تصريحات كهذه هي مجرد رسالة تهدئة للمتخوفين، على الرغم من أن هذا التخوف لا يوجد مبرر لإظهاره، فكتلة التغيير والإصلاح انتخبت من قبل أغلبية الشارع الفلسطيني، وبالتالي فإن الديموقراطية تستدعي أن يكون لبرنامج تلك الكتلة وجوده في الميادين كافة. بعيداً عن المدعين بوجود هذا التحدي، والنافين لوجوده، فهناك جملة من الدلائل

---

[31] محمد جلال شرف، **نشأة الفكر السياسي وتطوره في الإسلام** (بيروت: دار النهضة العربية، 1982)، ص 33–83.

[32] مجدي حماد وآخرون، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

[33] مقابلة مع عطا الله أبو السبح، وزير الثقافة الفلسطيني في الحكومة العاشرة سنة 2006، أون إسلام، 2007/3/11.

[34] خالد الحروب، تجليات البرجماتية عند الإسلاميين الوسطيين، أون إسلام، 2007/3/22، انظر:
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/palestine/89779-2007-03-22%2001-45-57.html

تشير إلى أن دخول حماس في مؤسسات السلطة عبر الانتخابات لم يكن الخطوة الأولى في طريق الديموقراطية، فقد تبع الفوز مرحلة طويلة من جولات الحوار من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية. وعلى الرغم من فشل المحاولات الأولى، فإنها كفكرة تشير بوضوح إلى تقبل حركة حماس فكرة التعددية والشراكة السياسية.

كانت الخطوات اللاحقة تؤكد ذلك، وهي خطوات تتعلق بجولات حوار حول المنظمة والمشاركة فيها، وحكومة الوحدة الوطنية وطبيعتها. وعلى الرغم من أن سياق الحوار كان يدور في ظلّ أزمة، فإن هذا لا ينفي أن الشراكة السياسية كمرحلة متقدمة في الديموقراطية كانت خياراً قوياً لحركة حماس. وبعد عام واحد من دخولها مؤسسات السلطة، نجحت حركة حماس في أن تكرس الشراكة السياسية كواقع ملموس، فشكلت حكومة الوحدة الوطنية الأولى في السلطة الفلسطينية.

الشراكة السياسية التي نقلتها حماس من موقع الشعارات إلى واقع مؤسسات السلطة، لم تكن فقط في إطار سياسي، إنما كان لحرص حماس على أن يكون ضمن حكومتها وزراء يمثلون الطائفة المسيحية في البلاد، تعمقاً أكثر في مفهوم الشراكة وقبول الآخر، ينفي بشكل قاطع أن أيديولوجية حماس الدينية قد تمنعها من التعامل بانسجام مع الآخر، سياسياً كان أم دينياً.

التحدي الذي واجهته حركة حماس في هذا المضمار لم يكن أحادي المصدر، بمعنى أن التخوّف من طغيان أيديولوجية حماس على سياساتها، وتكون بذلك مقيدة ضمن برنامج محدود لا يتعاطى مع الواقع والبيئة السائدة، قابله تخوف معاكس في الاتجاه، ربما من أبناء حركة حماس أنفسهم. وتخوفهم نابع من عدم اليقين في قدرة حركتهم على حفظ أيديولوجيتها الفكرية في ظلّ الواقع والبيئة السائدة. ولذلك فقد كان أحد إنجازات حماس أنها تجاوزت هذا التخوف خلال المراحل المفصلية التي مرت بها، لما تمتعت به من مرونة عالية في التعاطي مع متطلبات الواقع، دون أن يتعارض ذلك مع مرجعيتها الفكرية والأيديولوجية. وقد كان اتفاق مكة مؤشراً عملياً على تجاوز حماس للتحدي سابق الذكر.

إن ضيق دائرة المباح السياسي هي سمة الحركات الأيديولوجية عموماً، وحركة حماس كونها جزء من الحركات الإسلامية الأيديولوجية فإنها تشترك في السمة نفسها، والتي تجعل من العمل السياسي لهذه الحركات ما يميزه عن حركات أخرى تعمل على الساحة السياسية نفسها. المقصود هنا بدائرة المباح السياسي، أن الحركات السياسية إجمالاً تحدد سياساتها وفق مبدأ الربح والخسارة تبعاً لظروف الواقع، حينها يكون سقف المسموح والمباح مرتفعاً، لكن في حالة وجود الأيديولوجيا

كما هو لدى حماس، فإن سقف المباح والمسموح سيتحدد بالربح والخسارة وظروف الواقع، ولكن قبل كلّ شيء بالمبادئ والأيديولوجيا.

لذلك فإن أيّ تقييم لحركة حماس من المهم أن يأخذ بالاعتبار أن محددات التجربة لدى تلك الحركة تشمل أبعاداً أخرى غير تلك المتعلقة بالواقع، فالمرجعية الإسلامية أمر واضح في أدبيات الحركة وبرامجها. لكن وبالرغم من كلّ ذلك، فإن الحركة أشارت وفي أكثر من مناسبة إلى أن أيديولوجيتها لا تضعف من إمكانياتها السياسية أو من تعاطيها مع الواقع، وهي قادرة على التوفيق بين أسسها الفكرية والأيديولوجية والسياسات التي يتطلبها الواقع[35].

وحتى الآن بقيت مسألة التوفيق تلك محل تساؤل، خاصة فيما يتعلق بصيغة تعاملها مع الاحتلال الإسرائيلي في ميثاقها، حتى إن هذا التساؤل طرح غير مرة على لسان كبار قادتها. لكن جانباً آخر من جوانب العمل السياسي الفلسطيني ظهر فيه مدى القدرة على إيجاد حركة حماس لصيغة تنسجم مع منبعها الأيديولوجي وهو السياسة الداخلية، الحديث هنا يدور عن توفيق الأيديولوجيا مع الديموقراطية. جدلية فكرية ما زالت محل نقاش، لكن في هذه الدراسة يكفي الإشارة إلى أن البعد العملي بدخول حماس للانتخابات وتشكيل الحكومات هو مؤشر على اعتماد فكرة التمايز بين الديموقراطية والإسلام بدلاً من التناقض. حركة حماس لا ترى أيديولوجيتها الإسلامية نقيضاً للعمل السياسي الديموقراطي، وفيما يخص أسلمة المجتمع، فإن خالد الحروب ناقش القضية بوجهة نظر جديدة، حيث أوضح تطور نهج حماس في هذا المجال، فهي تتبنى المزامنة بين الأسلمة والتحرر، فمن وجهة نظره؛ لم تعد أسلمة المجتمع بالنسبة لحركة حماس شرطاً للتحرر، بل إن الأسلمة يمكن أن تسير بالتوازي مع مشروع التحرير[36].

بالنسبة لميثاق حركة حماس فإنه ما زال نقطة جدل بين المراقبين، بسبب احتوائه على بنود قد لا تنسجم تماماً مع دور حركة حماس الجديد كحزب سياسي مشارك في الانتخابات والحكم، وهي بنود متعلقة بأسلمة المجتمع والعلاقة مع "إسرائيل". في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى نقطتين:

أولاً: تقييم حماس كحزب سياسي يجب ألا يعتمد على ميثاقها السياسي. هذا الميثاق تمت صياغته لحماس كحركة مقاومة سنة 1988، فمن العدل تقييم حماس (بعد نحو 25 عاماً) بناء على برنامجها السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تقدمت به من خلال كتلتها البرلمانية، فدخول حماس للمجلس التشريعي وتشكيل الحكومة تمّ اعتماداً على برنامجها الحكومي والانتخابي وليس بناء على ميثاقها.

---

35 مقابلة مع عطا الله أبو السبح، أون إسلام، 2007/3/11؛ وخالد الحروب، تجليات البرجماتية عند الإسلاميين الوسطيين.

36 Khaled Hroub, *Hamas: A Beginner's Guide* (London: Pluto Press, 2006).

ثانياً: تجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من عدم قيام حماس بتعديل ميثاقها، إلا أنه لم يعد مصدراً أساسياً لسياساتها، وقد أعطت الحركة مؤشرات عديدة على إمكانية تعديل الميثاق. ومن الأمثلة على تلك المؤشرات، توقيع حماس لاتفاق مكة الذي يقضي باحترام الاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل" من قبل منظمة التحرير. بالإضافة إلى ذلك، فإن شخصيات بارزة في حماس، مثل عزيز الدويك وناصر الدين الشاعر، كانت قد صرّحت أن ميثاق حماس ليس نصّاً مقدّساً، وقد يجري تعديله. ربما يكون السبب في عدم تعديل الميثاق حتى اللحظة هو الخوف من خسارة بعض المؤيدين للحركة الذين لن يتفهموا ضرورات التعديل.

باختصار، يمكن المجادلة بأن تجربة حماس لا تُنبئ بسعيها لفرض الشريعة الإسلامية على المجتمع، وما يعزز ذلك هو مشاركتها في الانتخابات ومن ثم الحكومة، وهو ما عكس قبولها بالتعددية سياسياً ودينياً، من خلال تعيينها لوزراء مسيحيين في الحكومة. ثم إن حكومة تسيير الأعمال التي تقودها حماس في قطاع غزة لم تقم بفرض الشريعة فرضاً، حيث تسود لدى قطاعات واسعة من حماس فكرة التدرج وتهيئة المجتمع ومراعاة الواقع في تطبيق الشريعة. وبالرغم من أن حماس قوطعت دولياً ومحلياً، إلا أنها حافظت على خيار الحوار مع كافة الأطراف، ولم تلجأ إلى العنف الداخلي، إلا حين عوملت بعنف من قبل بعض الفئات.

2. سياسة حماس في الجمع بين المقاومة والحكم:

تجربة حركة فتح في التحوّل من حركة تحرر وطني وجبهة مقاومة في الصفوف الأولى من الثورة إلى حركة تتبنى التسوية السياسية وتقبل إنشاء سلطة بالتوافق مع الاحتلال، عزّزت وجهة نظر من يجادل بصعوبة بل استحالة الجمع بين المقاومة والحكم. بعض المراقبين السياسيين متخوفون من مصير مشابه لحركة حماس. التشكيك بقدرة حماس على الجمع بين المهمتين لم يصدر فقط من خصومها أو منافسيها بل إن بعض مؤيديها كان لديهم تخوفات بهذا الشأن، فعلى الرغم من الإيمان بجدوى الجمع إلا أن ثقتهم بقدرة الحركة على ذلك لم تكن كافية. في الجهة المقابلة، كان خصوم حماس يأملون فشلها في الجمع بين المقاومة والحكم مما قد يؤدي إلى تعزيز موقفهم في الشارع الفلسطيني.

هذا الفصل سيلقي الضوء على هذه الجدلية، ويناقش طرق حماس في التوفيق بين دورها المقاوم ووجودها في الحكم، وذلك اعتماداً على أدبياتها وسلوكها السياسي. بدايةً يمكن القول أن ما أظهرته حماس من مؤشرات بعد مشاركتها السياسية سنة 2006 أظهر إمكانية الجمع كأحد حقوق

حماس، أي أنه قد لا يكون بمقدروها الإسهام بفاعلية في المقاومة العسكرية كما السابق نتيجة لمشاركتها في الحكم لكن ذلك لا يعني تنازلها عن حقّ المقاومة، وربما كانت مشاركتها في الحكومة فرصة لمراجعة مفهوم المقاومة بحيث يصبح أكثر شمولية.

3. الإصلاح كأحد أشكال المقاومة:

لقد أسهمت سياسات الاحتلال الإسرائيلي المتسمة بالعنف ضدّ الشعب الفلسطيني في بلورة مفهوم إجرائي ضيق للمقاومة الفلسطينية، فتم حصرها في شكل واحد من أشكال المقاومة متمثل في العمل العسكري بالرغم من تواضعه مقارنة بالجيوش المنظمة. إلا أن هذه النظرة القاصرة للمقاومة بدأت تتعرض للمراجعة، وأصبح الحديث عن مفاهيم إجرائية أخرى للمقاومة أكثر قبولاً في الوقت الحاضر.

من أهم ما يمكن الإشارة إليه في هذا المجال، هو أن عملية التنشئة السياسية بما يخدم الأهداف الوطنية، وعملية البناء الذاتي للإنسان الفلسطيني في أطره الفردية والجماعية، لا يمكن إخراجها من دائرة المقاومة، وأن الإسهام في بناء المؤسسات على أسس مهنية وقانونية، ومحاربة الفساد، والتحكم بمقدرات الشعب الفلسطيني واستثمارها في ضوء مشروعه التحرري، تُعدُّ محوراً مفصلياً في مشروع المقاومة الكلي. بل إن هذا الشق من المقاومة، يعدُّ متطلباً سابقاً لأشكال المقاومة الأخرى بما فيها المقاومة المسلحة، فالحكم الرشيد، وبناء مؤسسات الحكومة بما يخدم التوجهات الوطنية وتجنيبها للتبعية الاقتصادية والسياسية، يؤسس لمقاومة فعّالة، تتمتع بالكفاءة والقدرة على الاستمرارية، وتلقى الاحتضان الرسمي والشعبي.

سيحاول خصوم حماس السياسيين إظهار الحركة إذا ما تبنت هذا النهج على أنه تراجع عن المقاومة، وبالرغم من أنهم لا يتبنون المقاومة العسكرية، إلا أن هذه المحاولة تأتي في سياق إظهار عجز حماس وعدم مصداقية طرحها. لكن المريح بالنسبة لحركة حماس أن برنامجها الذي ركز على قضايا إصلاحية في المجتمع جاء متسقاً مع أولويات الرأي العام الفلسطيني، وهو ما قد يسهل عليها المضي قدماً في ذلك، فقد أشار استطلاع الرأي الصادر عن برنامج دراسات التنمية في رام الله في 2004/10/5، إلى أن الجمهور المستطلع يرى أن الأولوية الرئيسية التي يجب على الحكومة أن تركز عليها هي تحسين الوضع الاقتصادي، حيث صرح بذلك 35% من المستطلعين، ويلي ذلك في الأهمية توفير الأمن الداخلي 18%، وتخفيف مشكلة البطالة 8%، ومحاربة الفساد 8%،

وتعزيز سيادة القانون 3%، وحلّ مشكلة فوضى السلاح 2%. وهو ما يعني أن نحو 72% على الأقل من المستطلعين ركزوا على جوانب متعلقة بإصلاح الأوضاع الداخلية[37].

كانت حماس موفقة في اختيار التغيير والإصلاح مشروعاً لها، وعلى أساسه شاركت في الانتخابات التشريعية، ولذلك يمكن القول إن الحركة استطاعت أن تسير خطوة إلى الأمام في طريق توسيع مفهوم المقاومة؛ لتبدأ أولاً بمجاهدة النفس وبناء الذات، وهو ما يتناسب مع فكرها وبنيتها العقائدية إذا ما استدعينا جهاد النفس ليعبر عن الفكرة نفسها، كما أنه يتناسب مع موقعها الجديد ككتلة برلمانية وحزب سياسي مشارك في الحكم. الشيخ الراحل أحمد ياسين عبّر عن هذا النهج في عدم الفصل بين الحكم الرشيد والمقاومة بعبارة لخصت ما قبلها، حيث قال بوضوح خلال الانتفاضة الثانية: "إن المرحلة الحالية مرحلة اختلط فيها جانب التحرر مع جانب البناء"[38].

بالإضافة إلى ذلك، فإن تأكيد الحركة على ضرورة تبني مفاهيم جديدة لإدارة الحكم كالشفافية والنزاهة والمساءلة والرقابة المالية، كلها أمور عززت من رصيد حماس في الشارع بعد إخفاق الحكومات السابقة في إيجاد مصداقية لها لدى الجمهور، وما أسهم في إعطاء صورة أكثر قرباً لنبض الشارع، هو ربط البرنامج الانتخابي بمفاهيم ورؤى معاصرة تلقى قبولاً في العالم الغربي، وتتسق في الوقت نفسه مع الموروث الإسلامي، في إشارة من الحركة إلى أنه لا يوجد تناقض بين الدعوات العالمية للإصلاح المؤسساتي مع المرجعية الإسلامية[39].

على أيّ حال، فإن حماس لم تضع جانباً نهج المقاومة العسكرية، وقد سعت لأن تُسخّر وجودها في المجلس التشريعي لحماية مشروع المقاومة العسكرية وتشكيل حاضنة له، وقد عبرت عن ذلك حرفياً في برنامجها الانتخابي، بالقول إن مشاركتها تأتي: "لتكون إسناداً ودعماً لبرنامج المقاومة والانتفاضة الذي ارتضاه الشعب الفلسطيني خياراً استراتيجياً لإنهاء الاحتلال"[40]. كما أنها عملت على استئناف عملها العسكري في أثناء انشغالها بملف تشكيل الحكومة، واستطاعت أن تقدم على خطوة نوعية في نشاط كتائب القسام حين نجحت الكتائب في أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط.

---

[37] DSP - Birzeit University, Poll no. 19, 5/10/2004.

[38] خالد الهندي، **عملية البناء الوطني الفلسطيني وجهة نظر إسلامية** (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1999)، ص 73.

[39] بلال الشوبكي، في ذكرى انطلاقتها الواحدة والعشرين: حماس وجدلية المقاومة والحكم، **فلسطين المسلمة**، كانون الثاني/ يناير 2009، انظر: www.fm-m.com/2009/jan/9-2.php

[40] كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006.

إلا أن هذه الخطوة وعلى الرغم من تدليلها على إصرار حماس على الجمع بين العمل العسكري وبين إدارة السلطة، إلا أنها قد أثبتت أيضاً على أن الإقدام على العمل العسكري قد أعاق تطبيق البرامج الإصلاحية بحكم قدرة "إسرائيل" على التدخل، وتعطيل مؤسسات السلطة، واعتقال وزرائها وأعضاء مجلسها التشريعي، وخنقها مالياً واقتصادياً، ومنع حركة المسؤولين والأفراد... وقد أوجد ذلك قناعات متزايدة لدى حماس بالصعوبة الشديدة للجمع بين مساري إدارة السلطة والمقاومة تحت الاحتلال. ويتطلب ذلك من الحركة دراسة معمّقة لبرامجها الانتخابية القادمة وما هو متوقع من خصومها وأعدائها. ومن المهم في هذه المرحلة توعية الشارع الفلسطيني إلى أولوية مقاومة الفساد داخلياً إلى جانب مقاومة "إسرائيل".

4. حماس والانتقال من ردّ الفعل إلى المبادرة:

حركة حماس وجدت نفسها في أكثر من مرة وبعد انتخابها سنة 2006 مجبرة على التعامل العسكري مع "إسرائيل"، إلا أنها كانت قادرة في كلّ مرة على الصمود دون انهيار حكمها في غزة. لكن الصمود في كلّ جولة مواجهة مع الاحتلال لم يكن كافياً، وكانت حماس بحاجة إلى اجتراح نهج جديد يحفظ لها إمكانية المبادرة وعدم ترك الأمور بيد الاحتلال. يمكن القول أن طرح الهدنة من قبل حماس يمثل خطوة أولى على طريق الاستثمار السياسي لعملها المسلح. البعض حاول تأويل الهدنة على أنها نكوص حماس عن المقاومة بشكل يعكس عجزها عن المقاومة والحكم معاً، لكن هذا الادعاء يتلاشى أمام الحقائق التالية: أولها أن حماس لم تعترف بـ"إسرائيل"، وهي التي فازت في آخر انتخابات تشريعية نيابية فلسطينية، مما أعطاها شرعية شعبية حقيقية. وثانيها أن المقاومة العسكرية بشكلها العملي الفعال مرتبطة بكتائب القسام الجناح العسكري لحماس، وثالثها أن حماس باتت في السنوات الأخيرة هي الحركة الفلسطينية الوحيدة التي تستطيع التأثير في الشارع العربي والإسلامي[41]، وخصوصاً في مرحلة ما بعد الثورات العربية.

إن طرح حماس للهدنة ليس جديداً من الناحية النظرية، حيث تقوم وجهة نظرها في طرح الهدنة على تجزيء حلّ القضية الفلسطينية إلى مرحلتين: الأولى مرحلة الحل المعجل، وتتضمن هدنة محددة الزمن، يقابلها انسحاب إسرائيلي من الأراضي التي احتلتها سنة 1967، والثانية مرحلة الحل

[41] بلال الشوبكي، مرجع سابق.

المؤجل، وهي مرحلة تحرير فلسطين من البحر إلى النهر بجهود فلسطينية وعربية وإسلامية[42]. وهذا ما يمنح حماس القدرة على التكيف مع المتغيرات، والمرونة الكافية لتحقيق الفوائد خلال المرحلة الواقعة بين الحلول المعجلة والمؤجلة[43].

تفعيل الفكرة وطرحها رسمياً كان سنة 2003، وكما كان خطاب حماس الانتخابي متناسباً مع أولويات المواطن الفلسطيني حينها، كان خطابه السياسي المتعلق بصيغة العلاقة مع الاحتلال متسقاً أيضاً مع الرأي العام الفلسطيني، ففي استطلاع للرأي العام أجرته الهيئة العامة للاستعلامات عقب الاتفاق على الهدنة بين الفصائل، تبين "أن 68.8% من أفراد العينة راضون عن قرار الهدنة، الذي اتخذته الفصائل الفلسطينية، كما أن 56.8% من أفراد العينة يعتقدون أن الهدنة مصلحة وطنية عامة، و67.8% يعتقدون أن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى هذه الهدنة"[44].

تأسيساً على ما سبق، فإن حركة حماس حاولت الجمع بين المقاومة والحكم عبر ثلاثة أبعاد:

الأول: من خلال التركيز على الإصلاح ومحاربة الفساد. وفقاً للمبادئ الإسلامية التي تتبعها حماس فإن هذا يُعدُّ صنفاً من الجهاد، ومرتبطاً بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإصلاح النفس والأسرة والمجتمع.

الثاني: الاستمرار في العمل العسكري من خلال كتائب عزّ الدين القسام، وأسر شاليط كان جزءاً من هذه السياسة وصدّ الهجوم الإسرائيلي على غزة في 2008 و2012.

الثالث: تعزيز الصمود والمحافظة على الحكم دون التنازل عن المقاومة من خلال الهدنة.

5. الاحتلال الإسرائيلي كتحدٍ لحكم حماس:

الخصوصية التي تحيط بتجربة السلطة الفلسطينية نابعة أساساً من كونها تجربة في ظلّ الاحتلال، فسياسات الاحتلال واعتداءاته تشكل تقييداً لعمل السلطة أياً كان من يقودها، فماذا لو كانت حماس هي ذلك القائد؟ بما يعنيه الأمر من زيادة درجة التقييد الإسرائيلي لعمل مؤسسات السلطة، كنتيجة متوقعة لطبيعة العلاقة بين حماس و"إسرائيل"[45].

---

42 موسى زيد الكيلاني، **الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين** (بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، وعمّان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، 2000)، ص 201–202.

43 شاؤول مشعال وأبراهام سيلا، **مرجع سابق.**

44 موقع الهيئة العامة للاستعلامات، المسوح وقياس الرأي العام، نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني حول قرار الهدنة بين الفصائل الفلسطينية، رام الله، 3–2003/7/6، في: http://www.sis.gov.ps/arabic/polls/archive/hodna.html

45 Abraham Rabinovich, "Israel Fears Fight against Hamas; Sees Iran's Hand in Fortification," *The Washington Times*, 20/3/2007.

يمكن إجمال سياسات "إسرائيل" المقيدة لأداء حماس الحكومي، وبالتالي تؤثر على تقييم التجربة:

- اعتقال أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني ممن ينتمون لكتلة التغيير والإصلاح، فمنذ أن انتهت الانتخابات التشريعية قامت "إسرائيل" باعتقال 64 قيادياً في حماس بالضفة الغربية من بينهم 44 عضواً في التشريعي (بمن فيهم رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك)، مؤثرة بذلك على توازن المجلس والنسبة الحقيقية التي أفرزتها الانتخابات[46].
- قيام الاحتلال الإسرائيلي باعتقال عشرة من أعضاء الحكومة الفلسطينية العاشرة المقيمين في الضفة الغربية[47].
- اعتقال قيادة حركة حماس وعدد كبير من أبنائها في الضفة الغربية، وقصف مقرات الحكومة والسلطة في غزة؛ حيث بلغ عدد المعتقلين إثر عملية أسر الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط" في 2006/6/25 وحتى نهاية السنة ما مجموعه 3,500 فلسطيني[48]، معظمهم محسوبون على حركة حماس.
- تجميد الأموال المستحقة للسلطة الفلسطينية من عائدات الجمارك والاستيراد والتصدير واحتجازها، مما أرهق السلطة الفلسطينية مالياً. حيث بلغت قيمة الأموال المحتجزة لدى "إسرائيل" نحو 500–600 مليون دولار، بعد نحو سنة وثلاثة أشهر من تشكيل حكومة حماس (أي في حزيران/ يونيو 2007)[49].
- الحملات العسكرية المتتابعة على قطاع غزة وأبرزها حملة "أمطار الصيف" التي استمرت في الفترة 6/26–2006/10/31[50]، وأدت إلى استشهاد 400 فلسطيني وجرح 1,852 آخرين، وحملة "غيوم الخريف" في تشرين الثاني/ نوفمبر التي أدت إلى استشهاد 105 فلسطينيين وجرح 353 آخرين[51].
- قيام السلطات الإسرائيلية بمنع تنقل القيادات الحكومية والشعبية لحماس، وتعطيل قدرتهم عن العمل.

---

[46] **الدستور**، و**الحياة**، 2006/6/29؛ و**الشرق الأوسط**، 2006/8/7؛ و**القدس العربي**، 2006/8/9.

[47] انظر: وزارة شؤون الأسرى والمحررين، تقرير إحصائي شامل يتناول أوضاع الأسرى بشكل عام وأبرز أحداث عام 2006 بشكل خاص، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: http://www.pnic.gov.ps/arabic/social/prisoners/prisoners19.html

[48] المرجع نفسه.

[49] *Los Angeles Times* newspaper, 25/6/2007, articles.latimes.com/2007/jun/25/world/fg-mideast25

[50] انظر: هاني المصري، "أمطار الصيف: أكبر من جندي أسير وأكبر من فراغ قانوني في السلطة،" **الحياة**، 2006/7/7.

[51] انظر: تقرير وفا، 2006/11/23، نقلاً عن معاوية حسنين، مدير الإسعاف والطوارئ بوزارة الصحة؛ و**البيان**، 2006/11/23؛ وتقرير المركز الفلسطيني للإعلام حول مجزرة بيت حانون، 2006/11/8.

6. المقاطعة الدولية لحركة حماس:

بالإضافة إلى كلّ ما سبق، فإن الحكومة الفلسطينية العاشرة والحادية عشر قد عملت في ظلّ حصار اقتصادي وسياسي خانق من قبل القوى الدولية. فقد ربطت كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فتحها لعلاقات طبيعية مع حكومة تشارك فيها حماس، أو تقودها، أو إرسال المعونات والدعم المالي لتلك الحكومة، بامتثال حماس للشروط الدولية المتعلقة بالاعتراف بـ"إسرائيل"، ونبذ العنف، والالتزام بالاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير مع الاحتلال الإسرائيلي.

وفي ظلّ صعوبة الموافقة الحمساوية على تلك المطالب، استمر الحصار الدولي على الفلسطينيين، ولم يكن الموقف العربي الرسمي وكذلك الإسلامي متيناً وواضحاً إلى الحد الذي يمكنه من تخفيف الحصار على الفلسطينيين، وبدأت تتحول أنظار الشارع إلى قدرة الحكومة على فكّ ذلك الحصار وإدخال الأموال بدلاً من انتظار ما ستقدمه من مشاريع التغيير والإصلاح التي انتخبت حماس على أساسها.

لذلك فإن التقييم الموضوعي لأداء حماس السياسي يجب أن يأخذ بالاعتبار مدى تأثير ذلك الحصار على تجربة الحكم لدى حماس، كون مقياس النجاح في حالة الحصار اختلف، وذلك من وجهة نظر البعض، وتحول من كونه قياساً لقدرة حماس على تنفيذ وعودها إلى قدرتها على فكّ الحصار والصمود، وإن كان هذا لا يعني البتة أن التقييم لن يتناول بالأساس قدرة حماس على التنبؤ بدورها الجديد وما يحيطه من عقبات، ومدى إدراكها لذلك في وضعها لبرنامجها الانتخابي والحكومي.

7. أداء حركة حماس في الحكم:

أ. مرحلة الحكومة العاشرة والحادية عشر:

لم يقتنع البعض بقدرة حركة حماس على الجمع بين أيديولوجيتها الإسلامية، ومبادئ الديموقراطية. فبعد أن فازت حماس في الانتخابات التشريعية تمّ اتهامها من قبل البعض أنها همّشت أيديولوجيتها الإسلامية. حركة حماس رفضت هذه التهم بشكل قاطع وأكدت على أن مشاركتها في العمل السياسي في فلسطين لا يُعدُّ نقيضاً لمبادئها الإسلامية[52]. إن مشاركة حماس في الانتخابات كانت تعني أن عليها التعايش مع أطراف فلسطينية بأيديولوجيات مختلفة تماماً في

---

[52] مشير المصري، **المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة** (القاهرة: مكتبة دار الكلمة، 2006)، في: المركز الفلسطيني للإعلام، انظر: http://www.palestine-info.com/arabic/books/2006/musheer/musheer1.htm؛ وانظر أيضاً:
Amr Hamzawy, “The Key to Arab Reform: Moderate Islamists,” Policy Brief, no. 40, August 2005, Carnegie Endowment for International Peace, http://carnegieendowment.org/files/pb40.hamzawy.FINAL.pdf

النظام السياسي الفلسطيني. وهنا تجدر الإشارة إلى أن البعض يرى أن حماس ارتكبت بعض الأخطاء في محاولتها التكيف مع التعددية في النظام السياسي.

ب. برنامج انتخابي مثالي:

المثالية هنا لا تعني بالضرورة تقييماً إيجابياً يسجل لصالح حماس، فجزء من نجاح أيّ جماعة أو شخصية سياسية هو مدى قدرتها على قراءة الواقع وصياغة أهدافها بما ينسجم ومتطلبات ذاك الواقع، وليس بمقدار سمو أهدافها وارتقائها. فمثالية الطرح قد تتحول بين ليلة وضحاها إلى أداة مسلّطة على رقاب من خطها، إذ أنها ستتحول إلى المعيار الذي على أساسه ستحاكم. بعض البنود كانت غير واقعية في برنامج حماس الانتخابي، وحتى صياغتها للبرنامج الانتخابي جاءت بمعزل عما آلت إليه حماس بعد الانتخابات، بما يعطي دلالة على أنها لم تكن تتوقع الفوز، وعلى أقل تقدير توقعته ولم تتنبأ باستحقاقاته. الإشكاليات التي وجدت في البرنامج هي الآتي:

1. لم يكن مطلوباً من حماس أن تجيب في برنامجها الانتخابي عن قضايا استراتيجية، حلّ كلّ قضية منها يحتاج إلى عقود بينما عمر دورتها الانتخابية هو أربع سنوات فقط. وحسبما يرى البعض لم يكن مطلوباً منها، في الوقت الذي تشارك في انتخابات السلطة الفلسطينية التي تتدرج معظم نشاطاتها في إطار خدماتي، أن تُصدِّر موقف حماس السياسي والأيديولوجي إلى كتلة التغيير والإصلاح، لتتحول بذلك أهداف حماس إلى عقبة يجب تجاوزها حتى يتم تطبيق التغيير والإصلاح. ومع ذلك فإن هناك من يرى الصعوبة البالغة في ألا يكون لكتلة التغيير والإصلاح برنامجها السياسي الواضح، لأن الشعب الفلسطيني شعب مُسيَّس، ولأن أعداداً كبيرة منهم تنتخب بناء على البرنامج السياسي وليس الخدماتي فقط؛ وتغييب الثوابت له حساسية بالغة لدى الفلسطينيين والعرب والمسلمين، وقد يضر بحماس أكثر مما ينفعها.

لا أحد ينكر الصلة العملية بين حماس والتغيير والإصلاح، ولسنا ممن يبالغون في طلب الفصل بينهما، لأنها كتلة برلمانية تابعة لحماس، لكن من الحكمة ألا يزج بكل ما لدى حماس في إطار السلطة، وهنا على حماس أن تجيب على تساؤل مفاده: هل سلطة الحكم الذاتي قادرة على استيعاب حماس؟ إن كان لنا كباحثين أن نجيب فالسلطة، التي تمّ تركيبها وفق اتفاقية أوسلو، لا تستوعب أيّ برنامج تحرري. وبما أن حماس ومعها فصائل كُثُر ترى في السلطة ضرورة للمرحلة الحالية، فهذا لا يعني أن تكون السلطة محور النشاط السياسي بمجمله.

2. البرنامج وفي مقدمته أورد عبارات تُبرِّر التشكيك فيما ستقدم عليه حماس، فإذا كانت حماس قد أعلنت أنها مع الديموقراطية باستعدادها المشاركة السياسية عبر الانتخابات، جاءت سطور البرنامج الأولى لتؤكد أن المشاركة السياسية ليست خطأً ثابتاً لها. وفقاً لرؤية حماس ومرجعيتها الإسلامية ليس في الأمر ما يعيبها، لكن وفقاً للديموقراطية واستحقاقاتها فإن المشاركة السياسية هي من الثوابت الإجرائية. وهنا يحق التساؤل والإجابة على من خطت يده تلك السطور، ما أهمية تلك العبارة في البرنامج الانتخابي "المشاركة أو عدمها اجتهاداً ووسيلة، وليست ثابتاً عقدياً أو مبدءاً، لا يتغير"[53]، كان من الممكن القبول بهكذا عبارة قبل الإعلان عن موافقة حماس دخول الانتخابات بسبب سقف أوسلو، لكن بعد أن قررت الدخول لم يعد مقبولاً أن يصاغ الخطاب وكأن شيئاً لم يتغير.

3. تحت بند أسمته الثوابت، أوردت حماس في برنامجها الانتخابي مجموعة من النقاط التي نرى أن إسقاطها على مؤسسات السلطة الفلسطينية ليس منطقياً، لأنها في مجملها قضايا سياسية أعلى من سقف السلطة المرهون وجودها بموقف سياسي معين تجاه هذه القضايا، وهذه الثوابت حسب حماس هي الآتي:

- التأكيد على الحق في فلسطين التاريخية.
- التأكيد على المقاومة المسلحة.
- حقّ العودة.
- تحريم الاقتتال واستخدام القوة لتسوية الخلافات الداخلية.
- العمل على الإفراج عن كافة الأسرى.

لا أحد ينكر على حماس حقها في التأكيد على ثوابتها، والحفاظ عليها، لكن وضع هذه الثوابت ضمن برامج انتخابي لسلطة لا يمكن أن تحقق أيّاً من هذه الثوابت لعدة أسباب، أهمها أنها جاءت كخيار يتناقض مع جزء من الثوابت سابقة الذكر، وقد يفهمه البعض على أنه جزء من دعاية إعلامية تستقطب الناخبين، وإن كان هناك من يدافع عن ذلك بأن حماس سعت إلى طمأنة جمهورها من أن مشاركتها لا تعني التنازل عن ثوابتها. إن وضع مثل هذه الثوابت في برنامج انتخابي مرحلي، قد يعطي كلّ فلسطيني الحق لسؤال حماس بعد أربع سنوات حول شواطئ حيفا وعكا، وأسرى النقب ونفحة، وفلسطينيي لبنان وسورية، فهل لحماس أن تجيب عن هذه التساؤلات؟ بما أنها وضعتها ضمن برنامج انتخابي، يمثّل العقد الذي على أساسه خولت حماس قيادة السلطة من شعبها.

---

[53] كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006.

ولعل المشلكة ليست في الثوابت التي وضعتها حماس، وإنما قد تكون في الإطار الذي اختارته حماس. المشروع السياسي لحركة حماس من المفترض أن يعالج القضايا الداخلية في إطار السلطة، والقضايا المتعلقة بـ"إسرائيل" في إطار الحركة أو منظمة التحرير بعد إصلاحها. لأن الاستمرار في هكذا حال يعني أن لا مجال للمشاركة والشراكة ضمن السلطة، في ظلّ زجّ البرامج السياسية لكل فصيل فلسطيني على أنه الأمثل لتحديد نشاط السلطة. والفصائل الأخرى تعاني الإشكالية نفسها لكنها ليست محور نقاشنا في هذا الكتاب.

إن إشكالية الشراكة في ظلّ الحالة سابقة الذكر تدفعنا للانتقال إلى بند آخر في الثوابت المدرجة على لائحة برنامج كتلة التغيير والإصلاح، وهو تحريم الاقتتال واستخدام القوة في العلاقات الداخلية. إن بنداً كهذا لا يفترض وجوده في برنامج انتخابي في الظروف المعتادة، لأننا في الألفية الثالثة التي لم يعد فيها الحديث عن السلم الداخلي أمراً يقبل النقاش، فهي مُسلَّمة، وإدراج أمور مُسلَّم بها في أيّ برنامج انتخابي قد يعني للبعض أنها فقدت صفتها الأساسية وباتت محل شكّ. ليس هذا فحسب بل إن إدارجها، يظهر حركة حماس كما لو أنها تنظر إلى الأطراف الأخرى في الساحة الفلسطينية بعين الشك والتخوف، حتى قبل دخول السلطة. ومع ذلك، فإن إدراجها لحماس كان ضرورياً بسبب وجود الجميع تحت الاحتلال وبسبب حالة الاستقطاب في الساحة الفلسطينية؛ ولأن حماس كانت هي الطرف الذي عانى من قمع السلطة وتنكيلها وملاحقاتها الأمنية؛ ولم تكن إطلاقاً جزءاً من السلطة ولا عضواً في منظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى أيّ حال، فهناك من يتهم حماس بالنكوص عن ثوابتها في تحريم الاقتتال الداخلي عندما قامت بالحسم العسكري في قطاع غزة. لكن حماس ترد أن ذلك كان فعل اضطرار بعد عمليات الإفشال والفلتان الأمني وتعطيل المؤسسات التي قامت بها أطراف محسوبة على فتح. وأن حماس قامت بذلك وهي تدير الحكومة، وتتمتع بالوقت نفسه بدعم المجلس التشريعي، وكان إجراؤها حفاظاً على النظام وعلى الشرعية الدستورية؛ وليس مجرد إجراء فصائلي حزبي.

ج. تشكيل الحكومة:

ما إن أعلنت لجنة الانتخابات المركزية فوز حركة حماس، وتمّ تكليف إسماعيل هنية بتشكيل الحكومة من قبل الرئيس الفلسطيني، حتى سارعت حماس في الدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية. نظرياً، يمكن القول أن هذه الدعوة تعكس استعداداً للمشاركة السياسية وعدم الاستحواذ على السلطة والقبول بمبدأ التعددية السياسية، إلا أنها تعكس من الناحية العملية تخوف حماس من استلام

إدارة السلطة الفلسطينية لوحدها. حماس أدركت مبكراً حاجتها لاستمرار تمويل السلطة الفلسطينية. حقيقة، فإن رواتب موظفي السلطة كان السلاح الأنجع بأيدي خصوم حماس. لم يكن بمقدور حماس الادعاء بأن الحكومة العاشرة ليست حكومة حماس، إذ اضطرت لتشكيل هذه الحكومة لوحدها بعد استنكاف باقي الفصائل الفلسطينية، سواء رغبة بإفشال تجربة حماس، أم شعوراً بأن مركب حماس غارق لا محالة ولا حاجة للركوب فيه، أم بسبب وضع شروط ومطالب عالية للمشاركة. وعلى أيّ حال، فقد قدمت حماس نخبة مميزة من التكنوقراط في حكومتها العاشرة، إذ شارك فيها على سبيل المثال أحد عشر من حملة الدكتوراه من أصل 24 وزيراً. ومع ذلك فربما تكون أخطأت حين اختارت رموزاً كبيرة في حماس لقيادة الحكومة، والسبب يعود إلى أن دخول حماس إلى السلطة وفقاً لبرنامجها كان من أجل قضايا تنموية وإصلاحية وهو ما يحتاج إلى خبراء وكفاءات تكنوقراطية أكثر مما يحتاج إلى سياسيين؛ مع إدراكنا بوجود وجهة نظر قوية في الساحة الفلسطينية تقول بأن طبيعة الوضع الفلسطيني وظروف وتحديات الاحتلال تفرض وجود شخصيات قوية ورموز سياسية صاحبة قرار؛ لأن التكنوقراط في النهاية لا يستطيعون العمل دون غطاء ودعم سياسي.

ومن الناحية العملية يرى البعض أن وجود بعض الرموز السياسية البارزة في الحكومة أضعف كلاً من الحكومة والحركة. بالنسبة للحكومة فقد واجهت صعوبات في علاقاتها الخارجية، أما الحركة فإن ذلك جعلها مُعرضة أكثر للضغط الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، قامت حماس بتفريغ كثير من عناصرها في مواقع حكومية مختلفة، وفي أحيان كثيرة دون مبرر مهني. لذلك، ظهرت حماس لدى قطاعات في المجتمع الفلسطيني وكأنها تعيد سيناريو فتح. لكن حماس بررت ذلك بعدم قدرتها على تطبيق برنامجها الحكومي في ظلّ التجاهل الذي قوبلت به في مؤسسات السلطة. إلا أن خطوتها هذه لم تعد عليها بمنفعة حقيقية، فمن عينتهم من الأشخاص لم يكن بمقدورهم تطبيق برنامجها، بل إن سياساتها في التوظيف دفعت بالكثيرين إلى التقرب من حماس إعلامياً للحصول على وظيفة حكومية مرموقة.

بدا أيضاً أن حماس وقعت في التناقض مع ذاتها خلال حكمها، حيث قامت بإنشاء القوة التنفيذية في عهد الراحل سعيد صيام، بينما ركزت خلال حملتها الانتخابية على الدعوة إلى إصلاح الأجهزة الأمنية وتقليل عددها ودمجها، وهو ما أثر على مصداقية برنامج حماس الانتخابي حين قامت باستحداث جهاز أمني جديد. غير أن حماس رأت في ذلك فعلاً اضطرارياً بعد أن وجدت أن قيادات الأجهزة الأمنية ترفض التعاون معها، وتقوم بتعطيلها، وتأتمر بأمر الرئيس عباس وقيادات من فتح، وليس بأمر الحكومة. كما أن حماس ركزت قبيل الانتخابات على التداخل بين حركة فتح والأجهزة الأمنية، إلا أنها وقعت في الخطأ نفسه حين تداخلت القوة التنفيذية مع كتائب القسام.

د. إنجازات حماس في الحكم:

على الرغم من الملاحظات السابقة إلا أن الحكومتين العاشرة والحادية عشر حققتا بعض الإنجازات في مجالات محاربة الفساد ومباشرة الخطوات الإصلاحية. فإذا قدّرنا أن ارتفاع مستوى الشفافية يأتي منسجماً مع رغبة الشارع في الإطلاع على ماهية الإجراءات الإدارية والمالية في مؤسسات السلطة بما يحد من انتشار الفساد، فإن التقرير الخاص الذي أصدرته الأمم المتحدة لمعالجة موضوع الشفافية سنة 2006، أشار بوضوح إلى أن مستوى الشفافية في مؤسسات السلطة حقق ارتفاعاً ملموساً في تلك الفترة، وهي التي عقبت فوز حماس في الانتخابات التشريعية وتوليها الحكومة الفلسطينية العاشرة. كما أن الحكومة آنذاك أسهمت في النظام العام لنشر البيانات التابعة لصندوق النقد الدولي في 2006/3/13، محققة بذلك خطوة كبرى إلى الأمام على صعيد تطوير نظامها الإحصائي[54].

كجزء أيضاً من محاربة الفساد في مؤسسات السلطة، وسعياً لتحويل شعار التغيير والإصلاح إلى وقائع ملموسة على الأرض، فإنه قد تمّ فتح العديد من قضايا الفساد وخاصة المالية والإدارية منها بشكل لم تستطع المؤسسات الدولية إغفاله، حيث أشارت بعض تلك التقارير ومن بينها تقرير الأمم المتحدة الخاص، إلى أن الجهاز القضائي قد استلم العديد من القضايا الخاصة بكبار المدراء وخاصة في المؤسسات الاحتكارية[55]. وهذا ما أكدته مؤسسات المجتمع المدني المحلية، ومراكز الدراسات والأبحاث حيث أشير إلى أن فترة تولي حماس للحكومة العاشرة شهدت تحقيقاً في عشرات قضايا الفساد من قبل النائب العام[56].

ما أقدمت عليه حماس من خطوات إصلاحية في مؤسسات السلطة، وخاصة في أثناء الحكومة العاشرة، وإن جاء باهتاً من الناحية الإعلامية، تارة للتقصير الإعلامي التابع للسلطة، وتارة لانشغال الإعلام بما هو سياسي من القضايا، إلا أنه جاء مقبولاً قياساً بحجم الضغوطات التي كانت الحكومة بقيادة حماس تحت وطأتها.

---

[54] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، الحكم الرشيد، الشفافية المالية، انظر: http://www.pogar.org/arabic/countries/finances.asp?cid=14

[55] المرجع نفسه.

[56] جهاد حرب، "مستقبل الإصلاح السياسي في السلطة الفلسطينية في ظل حكومة حماس،" المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، وحدة السياسة والحكم، رام الله، نيسان 2006، انظر: http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/policypapers/policyjehadreform.pdf

الخطوات التي تقدمت بها حماس في مجال إصلاح مؤسسات السلطة، طالت أيضاً إحدى المؤسسات الحساسة، وهي المؤسسة الأمنية، حيث باشرت بإجراء العديد من الخطوات الإصلاحية في هذا المجال، وهنا نقصد خطوات إصلاحية في الجانب الإداري للمؤسسة الأمنية إلى جانب مختلف مؤسسات السلطة، وهذا ما كان واضحاً حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Programme (UNDP) سنة 2006، والذي أكد بكل وضوح أن الحكومة العاشرة تقود حملة إصلاح في مختلف أجهزة السلطة، وما يقلل من أهمية وجدوى هذه الحملة حجم الضغوطات المفروضة على السلطة الفلسطينية[57].

قضية أخرى يمكن الإشارة لها كخطوة في طريق تعزيز النزاهة والشفافية في مؤسسات الحكومة الفلسطينية، وشكلت سابقة حين طبقتها الحكومة العاشرة من خلال ظهور وزرائها الدوري أمام عدسة الكاميرا، فيما أطلق عليه "واجه الصحافة" حيث يواجه الوزراء أسئلة الصحفيين ووسائل الإعلام بشكل دوري ومفصلي. خطوة كهذه جعلت من القضايا العامة أمراً قابلاً للنقاش ليس على مستوى القيادات وإنما على الصعيد المجتمعي أيضاً، وهو ما يعزز أحد مبادئ الحكم الرشيد في النظم الديموقراطية، حيث يتم تطبيق مبدأ الحاكمية للمواطنين، من خلال إتاحة المجال أمامهم للاطلاع على تفاصيل شؤونهم العامة في كافة القطاعات[58].

كما يمكن الإشارة هنا إلى أن أعضاء الحكومة العاشرة والحادية عشر، يعتقدون بأنه تمّ تحقيق العديد من الإنجازات الأخرى، فقد أورد أبو عيشة خلال لقائه مع الباحث عدة قضايا حققتها الحكومة العاشرة والحادية عشر، ومنها[59]:

1. بالرغم من حالة التوتر وغياب الاستقرار إلا أن الحكومة العاشرة قدمت خططاً طارئة للتعامل مع الوضع الاستثنائي تركز على تشغيل الأيدي العاملة ومشاريع البنية التحتية.
2. تعزيز العلاقات بين الوزارات؛ ولعبت وزارة التخطيط دوراً مهماً في ذلك بالرغم من حالة عدم الانسجام التي كانت قائمة.
3. تمّ ربط التخطيط بالموازنة، وهذه خطوة مهمة لتحقيق نوع من التناغم بين الإمكانيات المتاحة والأهداف.
4. إنجاز العديد من هيكليات الوزارات وفقاً لأسس مهنية وعلمية، مستفيدة من التجارب السابقة.

---

57 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، الحكم الرشيد، الشفافية المالية.

58 موقع جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، انظر: www.kaa.jo/Portals/0/Form3.doc

59 مقابلة مع سمير أبو عيشة، 2009/1/17.

5. التأكد من عدم وجود تعيينات خارج الأنظمة القانونية.
6. كان هناك لجنة وزارية إدارية تتابع قضايا ترتيب الوظيفة العمومية بما ينسجم مع القوانين.
7. الإعلان الدوري عن الدخل المالي للوزارات ومصروفاتها.
8. تمّ استحداث برامج محوسبة للتعامل مع قضايا التعيين والشواغر بحيث تنعدم تماماً الأبعاد الشخصية في التعيين.
9. القيام بالعديد من المشاريع التنموية الاجتماعية لتحسين حياة المواطنين ومحاربة الفقر، مثل مشروع تمكين الأسر التي فقدت معيلها، والتخطيط لإنشاء بنك للفقراء.

يبقى هنا من الضروري الإشارة إلى أن الخطوات المطلوبة في هذا المجال والتي ينتظرها المجتمع الفلسطيني أعمق بكثير من بعض المظاهر الإصلاحية، والتي تحارب أعراض الفساد وليس أسباب نشوئه وانتشاره، فهي، تلك الخطوات التي قامت بها حماس، وإن كانت خطوات إيجابية إلا أنها لم تلامس جذور المشكلة المتعلقة في الخلل البنيوي والهيكلي في مؤسسات السلطة، والسبب في عدم البدء في خطوات إصلاحية عميقة من هذا الشكل، هو حاجة هذه الخطوات إلى بيئة سياسية تحتضن مشروع الإصلاح[60]. فقد تبين من خلال التقرير الذي نشره ديوان الرقابة على مؤسسات السلطة أن هناك مواطن خلل متعددة في الإدارة العامة والإدارة المالية[61].

وفي محاولة لمعرفة ماهية العوامل التي حالت دون تحقيق الكثير من الأهداف التي رسمتها الحكومة العاشرة والحادية عشر، تمّ اللقاء بوزير التخطيط في تلك الحكومتين سمير أبو عيشة، ومن خلال دوره في وزارة التخطيط التي تعدُّ محرك العمل الإدراي في الحكومة، قام بتوضيح أهم المعيقات أمام الحكومتين العاشرة والحادية عشر[62]:

1. غياب الاستقرار السياسي، والانشغال بتهدئة الأجواء.
2. الفلتان الأمني في المدن الرئيسية.
3. غياب الانسجام الإداري داخل المؤسسات الحكومية.
4. التداخل بين الوزارات وخاصة في الحكومة الحادية عشر.
5. غياب الانسجام ومحدودية التنسيق بين الوزراء في حكومة الوحدة.

---

60 معيار نزاهة المرشح وأثره في سلوك الناخب الفلسطيني، موقع أمان، انظر:
http://www.aman-palestine.org/Arabic/Documents/Election/VoterTrans.doc

61 السلطة الوطنية الفلسطينية، ديوان الرقابة المالية والإدارية، انظر: http://www.facb.gov.ps

62 مقابلة مع سمير أبو عيشة، 2009/1/17.

6. الاضرابات التي عرقلت الحياة العامة.
7. عدم إيصال الرسالة الحكومية بشكل فعال، وفي حال إيصالها تتم بطريقة تقلل من أهمية الإنجازات الحكومية لدى المواطن.
8. انقطاع العلاقات مع الكثير من المؤسسات الدولية الداعمة.
9. معظم الأموال التي وصلت إلى السلطة كانت نفقات جارية، ولم تكفِ لسداد الرواتب.
10. احتجاز الضرائب لدى الجانب الإسرائيلي.
11. كثير من الكوادر الحكومية العاملة كانت بحاجة إلى تطوير وتدعيم.
12. عدم التعاون الكافي من قبل الجهات الرسمية سواء على صعيد السلطة ذاتها أم الدول التي تقيم علاقات مع السلطة.
13. عدم التواصل المباشر بين شطري الحكومة في غزة والضفة.
14. التنسيق بين مكتب الرئيس وبعض الوزارات كان محدوداً.

هـ. مرحلة الحكم في قطاع غزة 2007–2013:

بعد أن نجحت الفصائل الفلسطينية في التوقيع على اتفاق مكة ومن ثم تشكيل أول حكومة وحدة وطنية فلسطينية، استمرت بعض المجموعات التابعة لشخصيات نافذة سياسياً وإعلامياً في عرقلة عمل الحكومة، وهو ما دفع حركة حماس إلى المواجهة المسلحة، مما أدى إلى سيطرة حماس الكاملة على القطاع. كان لهذه الخطوة تبعات حادة على العلاقات الفلسطينية الداخلية، فقد أدت إلى قطيعة كاملة بين فتح وحماس وانقسام السلطة إلى حكومتين، واحدة في الضفة والأخرى في غزة، كما أنه بقدر ما أعطى حركة حماس وفصائل المقاومة أريحية للعمل من داخل القطاع، إلا أنه أضر بمصالح الحركة في الضفة الغربية إلى حدّ الاجتثاث الكامل للحركة كتنظيم سياسي.

حكم حماس المنفرد في قطاع غزة، سهل المهمة على المجتمع الدولي و"إسرائيل" وخصومها الداخليين، فتعرضت غزة للحصار والحرب وفوضى أمنية، إلا أن ذلك لم يسقط حكم حماس، وبقيت الحركة متماسكة، وهو ما دفع لاحقاً إلى ارتخاء المقاطعة الدولية، وعودة الحوار الداخلي، وتجديد الهدنة مع الاحتلال. لكن حركة حماس ومنذ سيطرتها على القطاع لم يعد بإمكانها البحث في آليات تنفيذ برنامج التغيير والإصلاح، فذلك البرنامج كان مخصصاً لفترة ولاية اعتيادية ومستقرة نسبياً، أما في ظلّ ظروف الحصار والتهديد بالحرب الإسرائيلية والتحدي الأمني الداخلي، تحول برنامج حكومة حماس إلى الصمود فقط.

اتخذ إسماعيل هنية في نيسان/ أبريل 2008 خطوة استفزت القيادة الفلسطينية في رام الله، حيث رأت الأخيرة أن قيام إسماعيل هنية بزيادة عدد وزراء حكومته تعزيزاً للانقسام[63]. بالرغم من دلالات تلك الخطوة السلبية على العلاقة مع فتح، إلا أنها قد خدمت الحكومة في غزة، فقد استطاعت تسيير أعمال وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة بالرغم من الإضراب الذي خاضه العاملون المؤيدون لحركة فتح، وقد نجحت في إفشال الإضراب من خلال توفير كوادر بشرية بديلة.

وقد قامت الحكومة بعد الحرب مباشرة بتحمل مسؤولياتها، فبعد أن صمدت مدة شهر تقريباً خلال الحرب الإسرائيلية، وبعد أن تمّ تدمير معظم مقراتها، قامت بممارسة أعمالها من أماكن مؤقتة، وقد استطاعت توزيع معونات مالية عاجلة على المتضررين قدرت بنحو 38 مليون دولار[64]، وتجنيد الداعمين من بعض الدول العربية لإعادة إعمار القطاع تحت إشرافها أو إشراف الممولين[65].

استمر عمل الحكومة في قطاع غزة دون أيّ قدرة على التخطيط لمشاريع استراتيجية تنموية، فقد انشغلت خلال سنة 2009 بإعادة الإعمار، ومحاولة تأمين احتياجات المواطن، وقد استفادت كثيراً من الأنفاق على الحدود المصرية، وبالرغم مما أثارته من تخوفات أمنية لدى المصريين، إلا أن هذه الأنفاق حافظت على استمرارية الحياة في قطاع غزة من خلال تأمين احتياجات المواطن الأساسية، وقد قدّر عدد هذه الأنفاق بنحو 500 نفق. كما أنها كانت نقطة تحول أساسية في أداء حركات المقاومة بعد تدفق السلاح إليها عبر تلك الأنفاق، وهو ما يعني أن حركات المقاومة امتلكت هامشاً أوسع من العمل، وحماية أمنية في ظلّ حكومة حماس.

وبالرغم من ظروف الحصار القاسية، فيظهر أن حكومة هنية تمكنت تدريجياً من تحقيق تحسن اقتصادي نسبي أعلى من ذلك الذي حققته حكومة فياض في رام الله، التي تتمتع بدعم عربي ودولي، وبتعاون نسبي من الجانب الإسرائيلي. فبعد أن كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدى حكومة فياض في الضفة الغربية 9.5% مقارنة بنسبة 0.7% لحكومة هنية في قطاع غزة سنة 2009، ارتفع معدل النمو لدى حكومة فياض بنسبة 7.6% مقارنة بنسبة 15.1% لحكومة هنية سنة 2010. وقفز معدل النمو لحكومة هنية سنة 2011 إلى 23% مقابل 8.7% لحكومة فياض[66]. وهو

---

[63] انظر: تصريح عزام الأحمد، **القدس العربي**، 2008/4/29؛ وتصريح عبد الله عبد الله، **عكاظ**، 2008/4/29.

[64] **فلسطين**، 2009/4/13.

[65] **الحياة**، 2009/1/22.

[66] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2012)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2013)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_QNAQ42012A.pdf

ما يشير إلى كفاءة أعلى لدى حكومة هنية في الاستفادة من الموارد المتاحة وفي محاربة الفساد. كما تمكن قطاع غزة من الاقتراب من تحقيق اكتفاء ذاتي من الخضروات والدجاج وتوفير العديد من الاحتياجات اليومية للمواطنين. كما انخفضت نسبة البطالة في القطاع إلى 30.3% سنة 2011 بعد أن وصلت إلى 60% سنة 2007[67].

في سياق متصل بالعمل الأمني وبما يخدم فصائل المقاومة، فقد نجحت الحكومة في قطاع غزة في حملات أمنية عديدة لمواجهة التجسس لصالح الاحتلال الإسرائيلي، وشملت الملاحقة الأمنية للتعامل مع الجواسيس كما شملت التوعية الأمنية للوقاية من تزايد أعداد العاملين مع الاحتلال. يبدو أن الحكومة في قطاع غزة استفادت جيداً من الحرب على القطاع عام 2009/2008 حيث اكتشفت الكثير من بؤر الخلل الأمنية، وطرق عمل الجواسيس، والأجهزة المستخدمة في تبادل المعلومات مع المخابرات الإسرائيلية[68]. وفي سياق حملة مواجهة التجسس، قامت الحكومة بالكشف عن بعض العملاء وتنفيذ حكم الإعدام بحقهم في محاولة لردع من يسير في الاتجاه نفسه، وقد تمت محاكمتهم وفقاً للأحكام القانونية المعمول بها في القضاء الفلسطيني[69]. أما الحملات الأمنية لمواجهة التجسس فهي تتجدد في كلّ عام وما زالت مستمرة.

باختصار يمكن القول، أن سنة 2008 كانت سنة المواجهة وتثبيت الأركان بالنسبة لحكومة حماس، أما سنة 2009 فقد كانت سنة الصمود. في سنة 2010 بدأت حكومة غزة مرحلة جديدة تتسم بنوع من الاستقرار، فقد بدأت بالالتفات إلى الخارج من جديد، واستطاعت تجنيد شريحة واسعة من الرأي العام العالمي لصالحها، وبدأت قوافل برية وأساطيل بحرية عالمية تنشط في كثير من دول العالم من أجل فكّ الحصار عن قطاع غزة، حيث نجح بعضها في خرق الحصار، وبعضها رجع إلى مكان انطلاقه بعد اعتراض الزوارق البحرية الإسرائيلية، أو لم يسمح له بالدخول عبر معبر رفح البري. كانت قافلة "شريان الحياة" Viva Palestina من أهم القوافل البرية ومن أوائلها، والتي انطلقت حملتها الأولى من لندن في 2009/2/14؛ ووصل إجمالي عدد الحافلات فيها إلى 110 حافلات يرافقها 300 متضامن من 20 دولة. وقد أطلقت خلال 2009–2010 خمس قوافل

---

67 انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة دورة (تشرين أول – كانون أول 2012) الربع الرابع 2012** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013/2/21)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSQ42012A.pdf

68 السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلس الوزراء، الأمانة العامة، غزة، 2010/9/26، انظر:
http://www.pmo.gov.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=564:2010-09-26-06-51-37&catid=25:news&Itemid=67

69 **الغد**، 2010/4/16.

لكسر حصار غزة. وهناك قافلة "أميال من الابتسامات"، التي انطلقت حملتها الأولى في 2009/9/28، وقد ضمت القافلة 58 حاوية، احتوت على 110 سيارات لنقل المعاقين، و275 كرسياً متحركاً كهربائياً، وأدوية، وأجهزة حاسوب، وقد أطلقت هذه القافلة حتى تاريخ كتابة هذا الفصل أكثر من عشرين حملة. أما "أسطول الحرية" فقد حمل على متن سفنه نحو عشرة آلاف طنّ من المساعدات الإنسانية، وقد قامت القوات الخاصة التابعة للبحرية الإسرائيلية فجر يوم الاثنين 2010/5/31 بمهاجمته في المياه الدولية، مما أدى إلى استشهاد تسعة أتراك وإصابة عشرات المتضامنين[70]. وبالرغم مما تعرضت له من عقبات إلا أن هذه القافلة كانت بداية موجة مفتوحة من الدعم المتواصل، وإن كان معنوياً في كثير من الأحيان. وقد استطاعت الحكومة في غزة تسخير هذا العدوان إعلامياً بشكل جيد. أما الأهم من ذلك فهو ما أحدثته هذه الخطوة الإسرائيلية من تأثير سلبي على علاقتها مع تركيا، وما أحدثته من ردود عربية، وإسلامية، ودولية غاضبة على التعامل القاسي مع المتضامنين الأجانب[71].

لم تكن سنة 2010 بداية لحملات التضامن الشعبية مع قطاع غزة فقط، وإنما شهدت توافد العديد من الشخصيات السياسية العالمية إلى قطاع غزة، ولقاء مسؤوليها، والدعوة إلى فكّ الحصار عنها، وربما يكون الحديث بشكل تفصيلي عن العلاقات الخارجية لحماس في فصل آخر من هذا الكتاب، إلا أنه تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الزيارات كانت متنوعة من وزراء ومسؤولين في منظمات دولية وشخصيات إعلامية أو سياسية سابقة، ومن أبرز تلك الشخصيات الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى[72]، وكاثرين آشتون Catherine Ashton مفوضة الشؤون الخارجية الأوروبية[73]، ووزراء خارجية كلّ من ألمانيا وإيطاليا ومالطا الذين زاروا القطاع في أواخر سنة 2010 ووجهوا دعوة لرفع الحصار عن قطاع غزة[74].

في سنة 2011 دخلت الحكومة في قطاع غزة مرحلة جديدة، تمثلت في عملها ضمن بيئة عربية متغيرة؛ فقد اندلعت الثورات في كثير من البلدان وسقطت العديد من الأنظمة، وكان الأكثر أهمية لقطاع غزة هو سقوط حسني مبارك. فقد أَملت حركة حماس أن يكون هذا التغيير بداية لمرحلة

---

[70] لمزيد من المعلومات، انظر: قسم الأرشيف والمعلومات – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة، سلسلة تقرير معلومات (20) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011).

[71] موقع الجزيرة.نت، 2010/5/31.

[72] **الشرق الأوسط**، 2010/6/14.

[73] صحيفة **القدس**، 2010/7/18.

[74] الجزيرة.نت، 2010/11/8، و2010/11/24، و2010/12/17.

جديدة يصبح الحصار فيها من التاريخ. وقد زادت من تفاؤلها حين فاز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية. إلا أن كلّ هذه التطورات في مصر لم ترتقِ إلى مستوى الطموح الفلسطيني، فقد اقتصر التغيير على الدعم المعنوي والإعلامي، دون أن يكون هناك تغيير جوهري فيما يتعلق بحركة المعابر والنقل. حتى أن القيادة المصرية الجديدة (العسكرية) قبل انتخاب مرسي تعاملت مع قيادة حماس والحكومة في قطاع غزة بالطريقة نفسها التي كان يتعامل بها مبارك معهم، فلم يتم استقبالهم على الرغم من زيارتهم المتكررة إلى مصر إلا من قبل شخصيات غير حكومية باستثناء قيادة المخابرات المصرية، في إشارة إلى تكريس التعامل الأمني مع حركة حماس[75].

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 شهد قطاع غزة حرباً إسرائيلية جديدة أسماها "عمود السحاب" Pillar of Defense تزامنت هذه الحرب مع متغيرات إقليمية مهمة، أبرزها صعود الإسلاميين للحكم في تونس ومصر. خلال الحرب كان واضحاً أن حماس استفادت بشكل ملحوظ من الربيع العربي، من حيث نوع وكمّ الأسلحة المستخدمة في صدّ الهجوم الإسرائيلي، فمن الواضح أن تهريب السلاح لقطاع غزة من الدول المجاورة بات أسهل في ظلّ المتغيرات الجديدة. كما جاءت هذه الحرب عقب تطور واضح في موقف قطر، حيث زار أمير قطر قطاع غزة وتكفّل بدعمها[76]، وهو ما قابلته "إسرائيل" بتصعيد مباشر في محاولة لإفشال دعم حكومة حماس.

خلال الحرب أيضاً أبدت الحكومة في قطاع غزة قدرة على إدارة الشؤون الداخلية، واستطاعت الصمود بالرغم من كلّ ما تعرضت من أذى، وقد خرجت من الحرب أكثر قوة نتيجة لنجاح كتائب القسام وفصائل المقاومة في إطلاق الصواريخ على التجمعات الإسرائيلية بشكل رادع، بالإضافة إلى ما تحقق للحكومة في قطاع غزة من دعم دولي سياسي، حيث توالت الوفود لزيارة قطاع غزة من دول الربيع العربي. فقد وصل لزيارتها رئيس وزراء مصر هشام قنديل في أثناء العدوان الإسرائيلي[77]، وربما تكون هذه الزيارة هي الرسالة الأقوى لـ"إسرائيل" بعد الثورات العربية. كما قام أيضاً وزير الخارجية التونسي بزيارة تضامنية مع قطاع غزة عقب العدوان الإسرائيلي[78]، وكذلك فعل نائب رئيس الوزراء الليبي الصديق عبد الكريم[79].

---

[75] موقع إيلاف، 2012/1/12.

[76] الجزيرة.نت، 2012/11/4.

[77] موقع فرانس 24، 2012/11/16، انظر: http://www.france24.com/ar

[78] رويترز، 2012/11/16.

[79] **القدس العربي**، 2012/11/21.

الوفود التضامنية مع قطاع غزة لم تقتصر على دول الربيع العربي، فقد كان لدول إسلامية متقدمة حضورها الداعم للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، فقد قام وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بزيارة تضمانية أكد فيها على رفض بلاده للاعتداءات الإسرائيلية[80]. في السياق نفسه جاءت أيضاً زيارة رئيس الوزراء الماليزي نجيب عبد الرزاق Najib Abdul Razak لتؤكد على ضرورة كسر الحصار عن قطاع غزة[81].

كان واضحاً أن مرحلة ما بعد الثورات العربية، قد زادت من مناعة موقف حماس، وهو ما أدى إلى الحديث مرة أخرى عن الحوار الفلسطيني الداخلي وضرورة المصالحة الوطنية، وخصوصاً في ظلّ جمود عملية التسوية. لكن وبالرغم من نجاح الفصائل الفلسطينية في التوقيع على تفاهمات أو اتفاق في القاهرة، إلا أنها لم تصل إلى تفاهمات على القضايا الجوهرية أو التفصيلية، ولذلك بقي موضوع الحوار الفلسطيني مجمداً من الناحية العملية، فيما بدأ الشارع الفلسطيني ينظر بسخرية إلى أيّ إعلان عن قرب التوصل إلى حكومة وحدة وطنية، في مؤشر على انحدار مستوى الثقة بالفصائل الفلسطينية.

حكومة قطاع غزة، بدأت تسير في اتجاه آخر، غير الصمود ومواجهة العدوان، وهو اتجاه يسعى إلى تطوير الوضع الداخلي في قطاع غزة، ولذلك قام إسماعيل هنية بتعديل وزاري جديد أكد على أنه لم يتم بناء على دوافع سياسية، إلا أنه شكّل ابتزازاً لحركة فتح مرة أخرى[82].

التفتت الحكومة إلى ضرورة تحسين الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة وقد قامت بتقديم العديد من المقترحات حتى تتجنب الاعتماد المستمر على الأنفاق، حيث استغلت تغير الإدارة المصرية من أجل الاقتراح على النخبة الجديدة استئجار رصيف خاص في ميناء العريش لتوريد البضائع إلى قطاع غزة، لكن حكومة غزة لم تتلقَ أيّ استجابة عملية من القيادة المصرية[83]. وهو ما أعطى انطباعات جدية أن مصر في المرحلة الجديدة ليست قادرة على حماية قطاع غزة أو مساعدته أو ضمان هامش من الحركة لسكانه، وذلك على المدى القريب نتيجة لتعقيد الملف المصري الداخلي.

إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة في قطاع غزة من تقديم الخطط التنموية، فقد كُشف الستار عن خطة للتنمية لسنتي 2013–2014 حيث ستطرحها وزارة التخطيط للنقاش والتنفيد، وتشمل الخطة

---

[80] **الغد**، 2012/11/20.

[81] موقع أنباء موسكو، 2013/1/22، انظر: http://anbamoscow.com

[82] موقع البوابة، 2011/3/10، انظر: http://www.albawaba.com/ar

[83] قدس برس، 2011/5/15.

وفقاً لما صدر عن وزارة التخطيط في غزة "القطاعات الإنتاجية والاجتماعية وقطاعي البنية التحتية والأمن والحكم الرشيد"[84]، وعلى الرغم من صعوبة تنفيذ أيّ مخططات تنموية في قطاع غزة نتيجة للحصار المفروض عليه ونتيجة تفاقم الأزمة المصرية الداخلية، والتي وصلت إلى حدّ الانقلاب على الرئيس المنتخب محمد مرسي وتعيين رئيس لفترة انتقالية، إلا أن سعي حكومة حماس إلى البحث عن مشاريع تنموية يعطي مؤشرات على حالة من الاستقرار النسبي.

وبالرغم من أن الصورة لم تتضح بعد في مصر، فلم يتبيّن إن كان المدافعون عن الشرعية قادرون على تصحيح الأوضاع أم لا، تظهر الآن (صيف 2013) بعض الأصوات التي ترى أن نهاية حكم حماس أصبحت وشيكة، في ظلّ خسارة حلفائهم في مصر. وهنا تجدر الإشارة إلى أن وضع حماس قد لا يكون أكثر سوءاً مما كان الوضع عليه في عهد مبارك، ومهما كانت الحالة التي ستفرزها الأحداث فلن تكون ذات تأثير جذري على حركة حماس، والسبب أن حركة حماس لا تستمد قوتها الأساسية من الخارج، ولا تعتمد في نشاطها على التحرك الخارجي المباشر، وتكتفي بما يقوم به مكتب حماس في الخارج. لكن هذا لا يعني أن حماس لن تواجه أيّ عقبات أو مشاكل، فالوضع الاقتصادي سيزداد سوءاً بسبب سياسة إغلاق معبر رفح وتدمير الأنفاق، لكن أهل غزة أثبتوا خلال ما يقارب عقد من الزمان أن كلّ موجة ضغط على قطاع غزة لا تعني انفجاراً في وجه حكومتها، بقدر ما هي انفجاراً في وجه الاحتلال.

تأسيساً على ما سبق، وفي جزئية حكم حماس لقطاع غزة بعد سيطرتها عليه في سنة 2007، يمكن القول أن حركة حماس كتنظيم فلسطيني خسر الكثير من هذه الخطوة في الضفة الغربية؛ إذ خسرت حماس جميع مؤسساتها وتعرض مؤيدوها وأنصارها للاعتقالات والفصل الوظيفي. لقد خسرت حماس في الضفة مقومات التجنيد والتنشئة السياسية، والحركة مغيبة عن المدارس، والمساجد، والمؤسسات الخيرية، والأندية الرياضية وشبه مغيبة عن الجامعات. كما تسلل شعور بالخذلان لدى بعض أنصارها اللذين تولد لديهم اعتقاد بأن الحركة في قطاع غزة اتخذت قرار السيطرة على القطاع دون أيّ تنسيق مع الضفة أو الخارج، ودونما دراسة لما قد يتعرض له أنصارها في الضفة الغربية.

في الوقت نفسه، فإن حماس وجدت نفسها في منتصف 2007 أمام خيارين أحلاهما مرٌّ، إذ إن خيار الحسم العسكري في القطاع كان خيار اضطرار، في مقابل الخيار الآخر الذي اتضحت مؤشراته في عملية إسقاط حماس وإفشالها، وسعي أطراف في السلطة الفلسطينية محسوبة على فتح

---

[84] فلسطين أون لاين، 2012/9/3.

إلى وأد التجربة الديموقراطية الفلسطينية، وتنفيذ خريطة الطريق الأمريكية التي تشترط تصفية قوى المقاومة وضبط الأمن وفق المعايير الإسرائيلية. بمعنى أن حماس لو تركت الأمور تسير على ما أراد الآخرون لتم ضربها وملاحقتها في قطاع غزة، بالإضافة إلى أن برنامج استهدافها في الضفة الغربية لم يكن ليتغير.

لكن وفي مقابل هذه الخسارة السياسية على صعيد التنظيم، فإن حركة حماس ترى في خطوتها ضمانة لحماية المشروع الوطني ككل، فسيطرتها على قطاع غزة، حالت دون استطاعة السلطة المضي قدماً في أيّ مشاريع تسوية مع الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما تعدُّه حماس إنجازاً يفوق أيّ خسارة على المستوى التنظيمي. وقد ساعدها في ذلك تطوير إمكانيتها العسكرية التي أظهرتها في مواجهاتها مع "إسرائيل" حين استطاعت صواريخها ضرب التجمعات الإسرائيلية في أراضي 1948. وبعمق 75 كم بحيث يصل إلى تلّ أبيب والقدس.

على صعيد الوضع الداخلي، فإن إشكالية "الشرعية المنقوصة" ألقت بظلالها على حكومة تسيير الأعمال في غزة وعلى حركة حماس بشكل عام. فحكومتها في غزة حكومة مقالة، ولا تتعامل مع الدول العربية والعالمية كحكومة شرعية. وهناك مشكلة أيضاً في شرعية حكومة رام الله التي لم يُجزها المجلس التشريعي. وهناك مشكلة في انتهاء المدة الرسمية لولاية الرئيس عباس ولولاية المجلس التشريعي. وقد عكست هذه المشاكل نفسها على الأداء السياسي والأطراف الفلسطينية. وبالرغم من توقيع اتفاق المصالحة إلا أن الواقع العملي الفلسطيني ما زال يعاني من هذه الإشكاليات.

أمنياً، لا شكّ أن حكومة قطاع غزة أبدت تميزاً في هذا الجانب، من حيث قدرتها على ضبط الأمن الداخلي وحفظ الاستقرار وحماية المواطنين وإنهاء ظاهرة الفلتان الأمني، مضافاً إلى الحد من ظاهرة العمالة مع الاحتلال. كما أن الحكومة في قطاع غزة أثبتت قدرة عالية على حماية المقاومين ورعايتهم وتأمين هامش من الحركة لهم، وقدرة مماثلة على الحفاظ على الهدنة.

خلاصة:

إن النقاش أعلاه قادنا إلى الاستنتاجات التالية:

أولاً: جزء من التحديات التي واجهتها حركة حماس كانت بسبب الخلل في النظام السياسي الفلسطيني، وأهمها العلاقات غير المتزنة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى النزاع على الصلاحيات بين الرئيس ورئيس الوزراء، هذا الخلل سابق لوجود حماس في الحكم.

ثانياً: انتقاد أيديولوجية حماس كان أداة للضغط على الحركة، وقد كانت حماس حذرة في أن تعطي أيّ إشارة على أسلمة المجتمع، وحين قررت الدخول إلى السلطة أكدت حماس قبولها بمبادئ الديموقراطية والتعددية.

ثالثاً: محاولة حماس الجمع بين الحكم والمقاومة العسكرية حال دون قدرتها على تطبيق برنامجها الانتخابي.

رابعاً: برنامج حماس الانتخابي عانى من العديد من نقاط الضعف، ومن أبرزها غياب الاستراتيجية الواضحة للتحرك على المستوى الدولي في ظلّ ارتباط السلطة مالياً بالغرب.

خامساً: تعيين قيادات حماس في الحكومة لم يعد بالنفع على الحركة أو الحكومة، فقد جعل الحركة أكثر عرضة للضغط الدولي، وصعّب من مهمة الحكومة في تطوير علاقاتها مع المجتمع الدولي.

سادساً: بعض سياسات حماس تعارضت مع برنامجها الانتخابي مثل تعيين أنصارها في مواقع حساسة في السلطة الفلسطينية دون مبرر مهني.

سابعاً: ظروف الحصار والعدوان الإسرائيلي المتجدد أجبرت حماس على التركيز في قضايا تعزيز الصمود بشكل أكبر من قضايا التنمية والإصلاح.

ثامناً: أسهمت الثورات العربية في إعطاء حماس وحكومتها هامش أوسع من الحركة على الصعيد الإقليمي لكن ذلك لم يحقق تغييراً جذرياً في وضع قطاع غزة.

تاسعاً: حققت الحكومة في غزة إنجازات أمنية عديدة في مجال مكافحة التجسس وإنهاء الفلتان الأمني وضبط الحدود، لكنها ما زالت عاجزة عن تنفيذ مخططاتها الاقتصادية التنموية.

Academic Study

Hamas in Power: A Study of Its Ideology and Policies, 2006-2012

Dr. Ishtiaq Hossain and Mr. Belal Shobaki

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ـ بيروت